مجلة العلوم الإنسانية

علمية محكّمة - نصف سنوية

تصدرها كلية الآداب / الخمس

جامعة المرقب . ليبيا

14

العدد

الرابع عشر

مارس 2017م

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

قَالُواْ سُبْحَٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ۝

صدق الله العظيم

(سورة البقرة – آيه32)

هيئة التحريـــر

– د. علي سالم جمعة رئيساً

– د. أنور عمر أبوشينة عضواً

– د. أحمد مريحيل حريبش عضواً

المجلة علمية ثقافية محكمة نصف سنوية تصدر عن جامعة المرقب /كلية الآداب الخمس، وتنشر بها البحوث والدراسات الأكاديمية المعنية بالمشكلات والقضايا المجتمعية المعاصرة في مختلف تخصصات العلوم الانسانية.

– كافة الآراء والأفكار والكتابات التي وردت في هذا العدد تعبر عن آراء أصحابها فقط، ولا تعكس بالضرورة رأي هيئة تحرير المجلة ولا تتحمل المجلة أية مسؤلية اتجاهها.

تُوجّه جميع المراسلات إلى العنوان الآتي:

هيئة تحرير مجلة العلوم الانسانية

مكتب المجلة بكلية الآداب الخمس جامعة المرقب

الخمس /ليبيا ص.ب (40770)

هاتف (00218924120663 د. على)

(00218926724967 د .احمد)– أو (00218926308360 د. انور)

البريد الالكتروني: journal.alkhomes@gmail.com

صفحة المجلة على الفيس بوك: journal.alkhomes@gmail.com

قواعد ومعايير النشر

-تهتم المجلة بنشر الدراسات والبحوث الأصيلة التي تتسم بوضوح المنهجية ودقة التوثيق في حقول الدراسات المتخصصة في اللغة العربية والانجليزية والدراسات الاسلامية والشعر والأدب والتاريخ والجغرافيا والفلسفة وعلم الاجتماع والتربية وعلم النفس وما يتصل بها من حقول المعرفة.

-ترحب المجلة بنشر التقارير عن المؤتمرات والندوات العلمية المقامة داخل الجامعة على أن لا يزيد عدد الصفحات عن خمس صفحات مطبوعة.

-نشر البحوث والنصوص المحققة والمترجمة ومراجعات الكتب المتعلقة بالعلوم الإنسانية والاجتماعية ونشر البحوث والدراسات العلمية النقدية الهادفة إلى تقدم المعرفة العلمية والإنسانية.

-ترحب المجلة بعروض الكتب على ألا يتجاوز تاريخ إصدارها ثلاثة أعوام ولا يزيد حجم العرض عن صفحتين مطبوعتين وأن يذكر الباحث في عرضه المعلومات التالية (اسم المؤلف كاملاً- عنوان الكتاب- مكان وتاريخ النشر-عدد صفحات الكتاب-اسم الناشر- نبذة مختصرة عن مضمونه- تكتب البيانات السالفة الذكر بلغة الكتاب).

ضوابط عامة للمجلة

ـ يجب أن يتسم البحث بالأسلوب العلمي النزيه الهادف ويحتوى على مقومات ومعايير المنهجية العلمية في اعداد البحوث.

- يُشترط في البحوث المقدمة للمجلة أن تكون أصيلة ولم يسبق أن نشرت أو قدمت للنشر في مجلة أخرى أو أية جهة ناشرة اخرة. وأن يتعهد الباحث بذلك خطيا عند تقديم البحث، وتقديم إقراراً بأنه سيلتزم بكافة الشروط والضوابط المقررة

في المجلة، كما أنه لا يجوز يكون البحث فصلا أو جزءاً من رسالة (ماجستير – دكتوراه) منشورة، أو كتاب منشور.

ـ لغة المجلة هي العربية ويمكن أن تقبل بحوثا بالإنجليزية أو بأية لغة أخرى، بعد موافقة هيئة التحرير.ـ

– تحتفظ هيئة التحرير بحقها في عدم نشر أي بحث وتُعدُّ قراراتها نهائية، وتبلغ الباحث باعتذارها فقط اذا لم يتقرر نشر البحث، ويصبح البحث بعد قبوله حقا محفوظا للمجلة ولا يجوز النقل منه إلا بإشارة إلى المجلة.

–لا يحق للباحث إعادة نشر بحثه في أية مجلة علمية أخرى بعد نشره في مجلة الكلية ، كما لا يحق له طلب استرجاعه سواء قُبلَ للنشر أم لم يقبل.

–تخضع جميع الدراسات والبحوث والمقالات الواردة إلى المجلة للفحص العلمي، بعرضها على مُحكِّمين مختصين (محكم واحد لكل بحث) تختارهم هيئة التحرير على نحو سري لتقدير مدى صلاحية البحث للنشر، ويمكن ان يرسل الى محكم اخر وذلك حسب تقدير هيئة التحرير.

– يبدي المقيم رأيه في مدى صلاحية البحث للنشر في تقرير مستقل مدعماً بالمبررات على أن لا تتأخر نتائج التقييم عن شهر من تاريخ إرسال البحث إليه، ويرسل قرار المحكمين النهائي للباحث ويكون القرار إما:

*** قبول البحث دون تعديلات.**

***قبول البحث بعد تعديلات وإعادة عرضه على المحكم.**

***رفض البحث.**

–تقوم هيئة تحرير المجلة بإخطار الباحثين بآراء المحكمين ومقترحاتهم إذ كان

المقال أو البحث في حال يسمح بالتعديل والتصحيح، وفي حالة وجود تعديلات طلبها المقيم وبعد موافقة الهيئة على قبول البحث للنشر قبولاً مشروطاً بإجراء التعديلات يطلب من الباحث الأخذ بالتعديلات في فترة لا تتجاوز أسبوعين من تاريخ استلامه للبحث، ويقدم تقريراً يبين فيه رده على المحكم، وكيفية الأخذ بالملاحظات والتعديلات المطلوبة.

-ترسل البحوث المقبولة للنشر إلى المدقق اللغوي ومن حق المدقق اللغوي أن يرفض البحث الذي تتجاوز أخطاؤه اللغوية الحد المقبول.

- تنشر البحوث وفق أسبقية وصولها إلى المجلة من المحكم، على أن تكون مستوفية الشروط السالفة الذكر.

-الباحث مسئول بالكامل عن صحة النقل من المراجع المستخدمة كما أن هيئة تحرير المجلة غير مسئولة عن أية سرقة علمية تتم في هذه البحوث.

- ترفق مع البحث السيرة علمية (cv) مختصرة قدر الإمكان تتضمن الاسم الثلاثي للباحث ودرجته العلمية ونخصصه الدقيق، وجامعته وكليته وقسمه، وأهم مؤلفاته، والبريد الالكتروني والهاتف ليسهل الاتصال به.

- يخضع ترتيب البحوث في المجلة لمعايير فنية تراها هيئة التحرير.

-تقدم البحوث الى مكتب المجلة الكائن بمقر الكلية، او ترسل إلى بريد المجلة الإلكتروني.

-اذا تم ارسال البحث عن طريق البريد الالكتروني او صندوق البريد يتم ابلاغ الباحث بوصول بحثه واستلامه.

- يترتب على الباحث، في حالة سحبه لبحثه او إبداء رغبته في عدم متابعة

إجراءات التحكيم والنشر، دفع الرسوم التي خصصت للمقيمين.

شروط تفصيلية للنشر في المجلة

-عنوان البحث: يكتب العنوان باللغتين العربية والإنجليزية. ويجب أن يكون العنوان مختصرا قدر الإمكان ويعبر عن هدف البحث بوضوح ويتبع المنهجية العلمية من حيث الإحاطة والاستقصاء وأسلوب البحث العلمي.

- يذكر الباحث على الصفحة الأولى من البحث اسمه ودرجته العلمية والجامعة او المؤسسة الأكاديمية التي يعمل بها.

-أن يكون البحث مصوغاً بإحدى الطريقتين الآتيتين:_

1:البحوث الميدانية: يورد الباحث مقدمة يبين فيها طبيعة البحث ومبرراته ومدى الحاجة إليه، ثم يحدد مشكلة البحث، ويجب أن يتضمن البحث الكلمات المفتاحية (مصطلحات البحث)، ثم يعرض طريقة البحث وأدواته، وكيفية تحليل بياناته، ثم يعرض نتائج البحث ومناقشتها والتوصيات المنبثقة عنها، وأخيراً قائمة المراجع.

2:البحوث النظرية التحليلية: يورد الباحث مقدمة يمهد فيها لمشكلة البحث مبيناً فيها أهميته وقيمته في الإضافة إلى العلوم والمعارف وإغنائها بالجديد، ثم يقسم العرض بعد ذلك إلى أقسام على درجة من الاستقلال فيما بينها، بحيث يعرض في كل منها فكرة مستقلة ضمن إطار الموضوع الكلي ترتبط بما سبقها وتمهد لما يليها، ثم يختم الموضوع بخلاصة شاملة له، وأخيراً يثبت قائمة المراجع.

-يقدم الباحث ثلاث نسخ ورقية من البحث، وعلى وجه واحد من الورقة(A4) واحدة منها يكتب عليها اسم الباحث ودرجته العلمية، والنسخ الأخرى تقدم ويكتب عليها عنوان البحث فقط، ونسخة الكترونية على(Cd) باستخدام البرنامج الحاسوبي(MS Word).

– يجب ألا تقل صفحات البحث عن 20 صفحة ولا تزيد عن30 صفحة بما في ذلك صفحات الرسوم والأشكال والجداول وقائمة المراجع .
–يرفق مع البحث ملخصان (باللغة العربية والانجليزية) في حدود (150) كلمة لكل منهما، وعلى ورقتين منفصلتين بحيث يكتب في أعلى الصفحة عنوان البحث ولا يتجاوز الصفحة الواحدة لكل ملخص.

–يُترك هامش مقداره 3 سم من جهة التجليد بينما تكون الهوامش الأخرى 2.5 سم، المسافة بين الأسطر مسافة ونصف، يكون نوع الخط المستخدم في المتن Times New Roman 12 للغة الانجليزية و مسافة و نصف بخط Simplified Arabic 14 للأبحاث باللغة العربية.

–في حالة وجود جداول وأشكال وصور في البحث يكتب رقم وعنوان الجدول أو الشكل والصورة في الأعلى بحيث يكون موجزاً للمحتوى وتكتب الحواشي في الأسفل بشكل مختصر كما يشترط لتنظيم الجداول اتباع نظام الجداول المعترف به في جهاز الحاسوب ويكون الخط بحجم 12.

–يجب أن ترقم الصفحات ترقيماً متسلسلاً بما في ذلك الجداول والأشكال والصور واللوحات وقائمة المراجع .

طريقة التوثيق:

–يُشار إلى المصادر والمراجع في متن البحث بأرقام متسلسلة توضع بين قوسين إلى الأعلى هكذا: (1)، (2)، (3)، ويكون ثبوتها في أسفل صفحات البحث، وتكون أرقام التوثيق متسلسلة موضوعة بين قوسين في أسفل كل صفحة، فإذا كانت أرقام التوثيق في الصفحة الأولى مثلاً قد انتهت عند الرقم (6) فإن الصفحة التالية ستبدأ بالرقم (1).

-ويكون توثيق المصادر والمراجع على النحو الآتي:

اولا :الكتب المطبوعة: اسم المؤلف ثم لقبه، واسم الكتاب مكتوبا بالبنط الغامق، واسم المحقق أو المترجم، والطبعة، والناشر، ومكان النشر، وسنته، ورقم المجلد – إن تعددت المجلدات– والصفحة. مثال: أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، الحيوان. تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط2، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 1965م،ج3،ص40. ويشار إلى المصدر عند وروده مرة ثانية على النحو الآتي: الجاحظ، الحيوان، ج، ص.

ثانيا: الكتب المخطوطة: اسم المؤلف ولقبه، واسم الكتاب مكتوبا بالبنط الغامق، واسم المخطوط مكتوبا بالبنط الغامق، ومكان المخطوط، ورقمه، ورقم اللوحة أو الصفحة. مثال: شافع بن علي الكناني، الفضل المأثور من سيرة السلطان الملك المنصور. مخطوط مكتبة البودليان باكسفورد، مجموعة مارش رقم (424)، ورقة 50.

ثالثا: الدوريات: اسم كاتب المقالة، عنوان المقالة موضوعاً بين علامتي تنصيص " "، واسم الدورية مكتوباً بالبنط الغامق، رقم المجلد والعدد والسنة، ورقم الصفحة، مثال: جرار، صلاح: "عناية السيوطي بالتراث الأندلسي– مدخل"، مجلة جامعة القاهرة للبحوث والدراسات، المجلد العاشر، العدد الثاني، سنة 1415هـ/ 1995م، ص179.

رابعا: الآيات القرآنية والاحاديث النبوية:– تكتب الآيات القرآنية بين قوسين مزهرين بالخط العثماني﴿ ﴾ مع الإشارة إلى السورة ورقم الآية. وتثبت الأحاديث النبوية بين قوسين مزدوجين « » بعد تخريجها من مظانها.

ملاحظة: لا توافق هيئة التحرير على تكرار نفس الاسم (اسم الباحث) في عددين متتالين وذلك لفتح المجال امام جميع اعضاء هيئة التدريس للنشر.

فهرس المحتويات

عنوان البحث الصفحة

1- تحديد مدلول لفظ إفريقية (المغرب الأدنى) جغرافياً وتاريخياً وأحوالها السياسية في القرن 7هـ/13م.
د. محمود عمار المعلول.....11
2- التحليل المكاني للصيدليات في مدينة الخمس باستخدام نظم المعلومات الجغرافية(GIS).
د. بلقاسم علي سنان.....35
3-التشبيه في الشعر الليبي (ديوان راشد الزبير السنوسي الخروج من ثقب الإبرة . أنموذجا).
د. سالم فرج زوبيك.....62
4-التفكير الإيجابي وعلاقته بالتوافق النفسي.
د. أحمد علي الحويج.....87
5-العامل في المستثنى بـ"إلا".
د. صالح الأخضر.....119
6- دور وسائل النقل المتطورة في تنمية السياحة.
د. عياد ميلاد المجرش و الصادق محمود حامد.....141
7- أثر النص النبوي في تأصيل القواعد النحوية دراسة تحليلية لبعض الأحاديث النبوية الواردة في أمالي السهيلي.
د. فاطمة محمد الأزهري.....155
8- التوفيق بين الفلسفة والدين في الفكر الإسلامي ابن رشد أنموذجاً.
د. سدينة على صالح إكريبات.....173
9- أثر وسائل النقل وتلوث المياه على البيئة ببلدية المرقب بشمال غرب ليبيا (دراسة جغرافية).

د. نجوى عمر الجنين.....202

10- التوجيه الإعرابي لقوله تعالى ذلك ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ (دراسة تحليلية).

د. علي سالم جمعة شخطور.....230

11- الدور العربي تجاه القضية الليبية 1945-1952م "دراسة في دور مصر والعراق وجامعة الدول العربية".

د. مفتاح بلعيد غويطة.....265

12- منهج ابن الملا واختياراته النحوية في كتابه منتهى أمل الأريب من حل شواهد مغني اللبيب.

دإمحمد علي سليمان أبوسطاش.....300

13- نقد المتن عند السيدة عائشة رضي الله عنهامرويات أبي هريرة أنموذجاً دراسة نظرية تطبيقية.

أ. وفاء محمد العاتي.....326

14- صناعة الحديد والصلب في مصراته.

دإبتسام عبدالسلام كشيب.....354

15- العلاقات الإسرائيلية الأفريقية من عام 1955 م-1984م.

د.عبد السلام عمر عرقوب.....368

16- مظاهر البعد الحضاري في مرويات كتاب تيجان في ملوك حمير.

د.إمحمد انويجي غميض و شعبان علي أبوراس.....392

17 - Libyan EFL Learners' Use of English Lexical Collocations.

Dr. Dr. Zainab Ahmed 426

الدور العربي تجاه القضية الليبية 1945-1952م
"دراسة في دور مصر والعراق وجامعة الدول العربية"

إعداد: د. مفتاح بلعيد غويطة•

كانت القضية/ المسألة الليبية منذ ظهورها على مسرح الأحداث بعيد الحرب العالمية الثانية الشغل الشاغل للكيانات السياسية العربية ذات الثقل المحلي والمعترف بها في هيئة الأمم المتحدة، والدراسة التي بين أيدينا تحاول كشف النقاب عن الدور العربي تجاه القضية الليبية من خلال استعراض ثلاثة نماذج عربية فاعلة، وهي مصر والعراق وأخيراً الجامعة العربية، كمؤسسة ظهرت للوجود متزامنة مع انتهاء الحرب العالمية الثانية سنة1945م. تنتهج الدراسة أسلوب التحليل لدراسة تاريخ الفترة، ولتحقيق هذه الغاية فإنها تطرح إشكالية ما الدور الذي لعبته النماذج المعنية تجاه القضية الليبية1945-1952م؟، وما النتائج المباشرة وغير المباشرة المترتبة علي القضية الليبية من ورائه؟.

أولا: خلفيات الدور العربي تجاه القضية الليبية:

يرى بعض الباحثين أن القضية الليبية ظهرت إلى الوجود على الساحة الدولية بعيد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وذلك عندما عقد وزراء خارجية الدول الكبرى اجتماعاً في لندن11 سبتمبر1945م لبحث مصير المستعمرات الإيطالية والتي تشكل ليبيا إحداها؛ الأمر الذي دفع العرب ومصر بشكل خاص للاهتمام بذات القضية؛ فأخذت تعد العدة، بالتعاون مع الجامعة العربية الوليدة لإيصال وجهة نظرها لمؤتمر لندن المذكور[1].

ويرى البعض الآخر أن اهتمام مصر بالقضية الليبية ظهر عندما بدأ النظر في إبرام الصلح مع إيطاليا ودول المحور الأخرى، حيث بذلت مصر قصارى جهدها للاشتراك في

• أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المشارك قسم التاريخ كلية الآداب الخمس جامعة المرقب.

[1] سامي حكيم، استقلال ليبيا بين جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة، دار الكتاب الجديد، القاهرة، 1965، ص9؛ أيضاً: محمود الشنيطي، قضية ليبيا، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1951، ص 195، 247.

أية تسوية تخدم مصالحها الحيوية[1]. وكانت بريطانيا ضماناً منها لاستمرار العرب ومصر خاصة في الوقوف إلى جانبها حتى انتهاء الحرب أن أظهرت حسن النوايا للمصريين والليبيين بشكل خاص وللعرب بشكل عام، لذا نجد أن انطوني إيدن وزير الخارجية البريطاني قد أصدر بتاريخ مارس1940م تصريحاً اقترح فيه إنشاء جامعة للدول العربية، ثم استمر داعماً للفكرة حتى أصبحت الجامعة العربية واقعاً ملموساً[2].

وعند إعلان إيطاليا الحرب على الحلفاء وبالتالي قطع العلاقات المصرية الإيطالية10يونيو1940م أعلن السفير الإنجليزي في القاهرة لمبسون16نوفمبر1942م بأن مصر لها الحق في الدفاع عن مصالحها في مؤتمر الصلح بعد توقف الحرب[3]. وبالتالي كانت مصر تمنى النفس بهزيمة دول المحور للاستفادة من نتائج الحرب، وإعادة رسم خريطة حدودها الغربية مع ليبيا.

جعلت هزيمة المحور في ليبيا يناير1943م الأحلام المصرية ممكنة التحقيق، كما أن اختيار مصر لتكون مركزاً الجامعة العربية أسهم في تعزيز الرغبات المصرية بالخصوص. لقد أعلن عن قيام الجامعة وفقاً لبرتوكول الأسكندرية1944م إبان الحرب العالمية الثانية، بحيث شكلت مصر والعراق إضافة إلى العربية السعودية وسوريا ولبنان والأردن نواتها الأولى، وبدأت أولى اجتماعاتها رسمياً في 22 مارس من العام التالي[4].

كان من حسن حظ القضية الليبية أن اختير السياسي المصري عبد الرحمن عزام أميناً للجامعة العربية، نظراً للعلاقات القوية التي تربطه بليبيا وزعماء الحركة الوطنية، وخاصة

---

[1] محمد فؤاد شكري، ميلاد دولة ليبيا الحديثة، القاهرة، مطبعة الاعتماد، 1957، ص28.

[2] عبد الرحمن عزام، صفحات من المذكرات السرية لأول أمين عام للجامعة العربية، جمع: جميل عارف، المكتب المصري الحديث، القاهرة . الإسكندرية، ج/1، 1977، ص260-263.

[3] دار الوثائق المصرية، وثائق وزارة الخارجية، المحفظة رقم495، الكود الأرشيفي011708-0078، Sbeech Made by the Rt: Hon. Winston Churchill to the Italian People. Monday, 23rd Dec,1940..ص28، أيضاً: شكري، ميلاد..؛ أيضاً: الأهرام1945/9/17

[4] عبد الرحمن عزام، مصدر سابق، ص263-270؛ أيضاً: أحمد محمود جمعة، إنشاء جامعة الدول العربية مقدماتها وتطورها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،2006، ج/3، ص25-523.

من كانوا قاطني مصر بعيد الحرب مثل: الأمير محمد إدريس السنوسي وبشير السعداوي، وهي علاقات استثمرت إلى حد كبير فيما بعد لصالح القضية الليبية[1].

لقد وجد العرب أنفسهم بعد انتهاء الحرب أمام معضلة قانونية صرفة وهي أن ليبيا تحولت من مستعمرة إيطالية إلى مستعمرة فرنسية إنجليزية، فعندما وضعت الحرب العالمية أوزارها كان من بين القضايا المثارة تصفية قضية المستعمرات التابعة لدول المحور، وإبرام صلح مع الحكومة الإيطالية، وبناء على مخرجات مؤتمر القمة الثلاثي الروسي البريطاني الأمريكي بمدينة بوتسدام الألمانية بتاريخ 17 يوليو 1945م كلف مجلس وزراء خارجية هذه الدول بدعوة وزيري خارجية فرنسا والصين لمناقشة هذه القضايا[2]. لكنه رغم هذا لم يتفق وزراء خارجية تلك الدول في جلساتهم التي عقدوها خلال الفترة سبتمبر 1945-يونيو 1946م على حل توافقي يرضي كل الأطراف[3].

كان على الجميع انتظار ما تؤول إليه مباحثات الصلح بباريس التي انتهت في10فبراير 1947م بتوقيع معاهدة الصلح وقبول ايطاليا بما جاء فيها، بما في ذلك التنازل عن ليبيا كمستعمرة سابقة، كما أن الدول الكبرى اتفقت على ضرورة ارسال لجنة تحقيق للمستعمرات الايطالية للنظر في رغبات سكانها وأحوالهم، وفي حالة عدم حصول الاتفاق يحال الأمر للجمعية العامة للأمم المتحدة للنظر فيه واتخاذ ما تراه مناسباً[4].

---

[1] للمزيد عن دور عزام تجاه القضية الليبية انظر: عزام، مصدر سابق، ص83-250.

[2] إبراهيم عبد العزيز صهد، معركة الاستقلال صراع من أجل الحرية والوحدة والسيادة ضمن الرابط:

http://www.libya-watanona.com, Monday, 24 December, 2007. ؛ أيضاً: عمر بن محمد المجذوب، دور العراق فى استقلال ليبيا، ضمن الرابط:(موقع العرب أونلاين19/06/2008)http://archive.libya-al-mostakbal.org

[3] إبراهيم صهد، نفس الرابط السابق.

[4] المرجع نفسه؛ أيضاً: عمر المجذوب، نفس الرابط السابق.

اتفقت الدول الكبرى الأربعة بريطانيا وأمريكا وفرنسا وروسيا على إرسال لجنة التحقيق إلى ليبيا، فوصلت اللجنة هذه ليبيا في 6 مارس 1948م، وقضت فيها شهرين ونصف تقريباً، وقدمت تقريرها إلى وزراء الخارجية في آخر يوليو من السنة نفسها، ومن أهم ما جاء فيه أن جل الليبيين ينشدون الحرية والاستقلال والانضمام للجامعة العربية، ولا يقبلون الحكم الأجنبي، وأن الأقاليم الليبية مكملة لبعضها البعض، بمعنى أنه لا يستطيع أي إقليم منها الاستقلال بذاته[1].

ولما لم تتفق الدول الكبرى على ما ورد في تقرير لجنة التحقيق تقرر إحالة القضية الليبية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة صيف سنة1948م، فأصدرت الأخيرة في 21 نوفمبر 1949م القرار رقم 289-4 بمنح ليبيا الاستقلال في مدة لا تتعدى الأول من يناير1952م، وتدار خلال المرحلة الانتقالية بمجلس استشاري تعينه الأمم المتحدة، لمساعدتها على تأسيس الحكم الدستوري وبناء مؤسسات الدولة[2]. فأتاح هذا للعرب متسعاً من الوقت للاتصال بالدول الكبرى، وبلورة موقف موحد إزاء القضية الليبية.

ثانيا: الدور العربي ومباحثات وزراء خارجية الدول الكبرى 1945-1948م:

وجد العرب أنفسهم في هذه المرحلة في مواجهة الدول الكبرى حول مستقبل ليبيا بين مطرقة المطالب الليبية والمصرية وبين سندان المصالح الدولية المتشابكة، ففي14 فبراير1945م عقد وزراء الخارجية العرب مؤتمراً بالقاهرة استعرضوا من ضمن أشغاله الطلبات المقدمة من بعض الشخصيات الليبية لانضمام بلادهم للجامعة العربية، وإرسال

---

[1] سامي حكيم، مصدر سابق، ص43-49؛ أيضاً: مجيد خدوري، ليبيا الحديثة دراسة في تطورها السياسي، ترجمة: نقولا زيادة، مراجعة: ناصر الدين الأسد، دار الثقافة، بيروت، 1966، ص143-147.

[2] الأهرام1948/11/29؛ أيضاً: حكيم، مصدر سابق، ص110-118؛ أيضاً: محمد عثمان الصيد، محطات من تاريخ ليبيا، أعدها للنشر: طلحة جبريل، الرباط، ط/1، 1996، ص302-303.

مذكرة إلى مجلس وزراء خارجية الدول الكبرى لشرح ما يتمناه الليبيون وهو الحرية والاستقلال، وعدم البقاء تحت ربقة الاحتلال الأجنبي[1].

وعلى هذا الأساس أرسل عبد الرحمن عزام الأمين العام للجامعة العربية مذكرة إلى الدول الأعضاء في الجامعة العربية(لبنان وسوريا والسعودية ومصر واليمن والعراق والأردن)، شدد فيها على ضرورة بلورة موقف عربي يضمن استقلال البلاد الليبية وعدم تفتيتها أو وضعها تحت الوصاية الأجنبية[2]، كما شدد على ضرورة قيام العرب بإقناع الدول الكبرى أن تمنح ليبيا استقلالها وفق استفتاء أو تسمح لها بالاتحاد مع مصر[3].

أراد عزام أن يحقق نجاحاً لدبلوماسيته في الأوساط العربية، فشد الرحال إلى بعض العواصم العربية؛ لإقناع المسئولين العرب بالموقف المصري من القضية الليبية ونجح في ذلك، بحيث قفل عزام عائداً إلى القاهرة، وبعد لقاءات مكثفة أجراها مع كبار مسئولي الخارجية المصرية قرر السفر إلى لندن؛ لعرض وجهة النظر المصرية ووجهة نظر الجامعة العربية على وزراء خارجية الدول الكبرى المجتمعين فيها سبتمبر 1945م[4].

نجح عزام خلال وجوده في لندن في إجراء مباحثات مع مسئولين في الخارجية البريطانية، والسفير الفرنسي بلندن، حيث حاول شرح وجهة نظر الجامعة العربية للقضية الليبية، وحال وجوده بلندن أُبلغ عزام بأن الحكومة الأمريكية قد استملت مذكرة الجامعة بخصوص ليبيا، وهي قيد الدراسة، كما علم عزام أيضاً أن بعض مندوبي وسفراء الدول

---

[1] االشنيطي، مصدر سابق، ص263، 269؛ أيضاً، محمد فؤاد شكري، السنوسية دين ودولة، مراجعة: يوسف المجريسي، الفرات للنشر والتوزيع، بيروت، ط/1 ،2005، ص 598- 600؛ أيضاً: مفتاح السيد الشريف، ليبيا نشأة الأحزاب ونضالاتها، الفرات للنشر والتوزيع، بيروت، ط/1، 2010، ص290-291.

[2] حكيم، مصدر سابق، ص10-15؛ أيضاً: عزام، مصدر سابق، ص 273-277؛ أيضاً: شكري، ميلاد...، ص48-53؛ أيضاً: عبد الرحيم عبد الهادي أبو طالب، الجامعة العربية و قضية استقلال ليبيا، دار نهضة الشرق، القاهرة، 1997 ، ص74-77.

[3] خدوري، مصدر سابق، ص141؛ أيضاً: عزام، مصدر سابق، ص277.

[4] سامي حكيم، مصدر سابق، ص18-19؛ أيضاً: الأهرام1945/9/21، 1945/9/23.

العربية وعلى رأسهم العراق قد بعثوا إلى وزراء خارجية الدول الكبرى برقيات طالبوا فيها بحل القضية الليبية وفق رغبات أهاليها ورغبة الجامعة العربية بالخصوص[1].

لذا فقد استفاد عزام من هذا الموقف كثيراً؛ فأقنع سفراء العرب المعنيين بضرورة تقديم مذكرة باسم الجامعة العربية لمؤتمر لندن في 28 سبتمبر 1945م، أكدت على أن الليبيين يرغبون الاستقلال أو تفويض دولة عربية أو الجامعة العربية بإرشادهم لنيل هذا الاستقلال، وأن الدول العربية قد كلفت الأمين العام للجامعة بمتابعة ذلك[2].

وفيما يخص مصر فإنها تلقفت مذكرة أمين الجامعة بكل شغف، فكلف مجلس الوزراء الدكتور عبد الحميد بدوي لإعداد مذكرة بخصوص وجهة النظر المصرية تجاه القضية الليبية، وقد فرغ من إعدادها في4 سبتمبر 1945م، أكد فيها أهمية ليبيا لمصر، وذكر بالمطالب المصرية الحدودية ونحوها، وأوصي بضرورة أخذ أماني الليبيين بعين الاعتبار بما في ذلك الانضمام إلى مصر، أو قيام الأخيرة وفقاً لمواثيق الأمم المتحدة بالوصاية على ليبيا، إذا ما تقرر ذلك[3].

لقد قدمت مصر مذكرتها الأولى إلى وزراء خارجية الدول الكبرى المجتمعين في لندن بتاريخ12 سبتمبر 1945م[4]، مشتملة على ما جاء في ما طرحه الدكتور بدوي السالفة الذكر. وفي الوقت الذي كان فيه دبلوماسيو مصر يبذلون قصارى جهدهم لإقناع حكومات الدول الكبرى والدول العربية بوجهة النظر المصرية كانت مصر تشهد حراكاً سياسياً وإعلامياً لتعزيز المطالب المصرية، حيث رأى الكثير من المصريين أن الوقت قد حان لإلغاء أو تعديل اتفاقية الحدود مع إيطاليا الموقعة في25ديسمبر 1925م. لقد اتخذ ذلك الحراك صوراً عدة، فإعلامياً امتلأت الصحافة المصرية بالمقالات التي تؤيد حق

---

[1] سامي حكيم، مصدر سابق، ص19-23؛ أيضاً: أبو طالب، مرجع سابق، ص93-94.

[2] عزام، مصدر سابق، ص279-280.

[3] وثائق عابدين، المحفظة رقم124 ليبيا تقارير، الكود الأرشيفي:002576-0069، مذكرة الدكتور عبد الحميد بدوي المرسلة لمجلس خارجية الدول الكبرى؛ أيضاً: شكري، ميلاد..، ص29-35.

[4] خدوري، مصدر سابق، ص139-140.

مصر في الجغبوب وأراضٍ ليبية أخرى، مستغربة تجاهل الدول الكبرى لهذه المطالب[1]. وأما رسمياً فقد ناقش مجلس النواب المصري المطالب المصرية في أكثر من جلسة، وشدد بعض النواب على ضرورة مراعاة المصلحة المصرية، وناشدوا الجامعة العربية للعمل من أجل نيل ليبيا استقلالها[2].

شكلت الخارجية المصرية من جانبها لجنة عرفت باسم لجنة ليبيا والحدود الإيطالية، برئاسة وكيل وزارة الخارجية السيد محمد كامل عبد الرحيم، عنيت هذه اللجنة بإعداد المذكرات والتقارير والدراسات لتعزيز وجهة النظر المصرية إزاء القضية الليبية، وإزاء الحدود الغربية لمصر، وتقديمها من قبل الخارجية المصرية إلى مؤتمر مجلس وزراء الخارجية للدول الكبرى، تلك المذكرات استعرضت تاريخ ليبيا منذ القدم وركزت على تاريخ ليبيا خلال الاستعمار الإيطالي وعلاقة مصر بليبيا خلال الفترة، وأثبتت أن إيطاليا خلال استعمارها لليبيا اقتطعت أراض مصرية، وأبانت المذكرات مطالب مصر القومية لتعديل الحدود وأهمية ما تطالب به، وساقت الحجج والبراهين الجغرافية والتاريخية والقانونية والأمنية لتعزيز المطالب المصرية في تعديل الحدود الغربية، فضلاً عن اتخاذ القرارات التي تخدم الأمن القومي المصري وتمنع عودة الاستعمار إلى ليبيا[3].

هناك من يرى بأن مصر قد أبلغت الدول الكبرى أنها إذا كانت عاجزة عن منح ليبيا استقلالها على الفور، فإن مصر تطلب أن يعهد إليها بإدارتها، وطلبت مصر منح الليبيين خيار الانضمام إلى المملكة المصرية، وخصت بالذكر منطقة برقة، إلا أن مصر لم تظفر بأي من مطالبها رغم تبني الجامعة العربية لبعض تلك المطالب[4].

---

[1] الأهرام 1945/9/21، 1945/10/14؛ أيضاً: خدوري، مصدر سابق، ص88. وبخصوص هذه الاتفاقية انظر: Francesco Meriano, La Questione Di Giarabub, Nicola Zanichelli Editore, Bologna, 1925, pp136-202.

[2] أبو طالب، مرجع سابق، ص92، 116.

[3] وثائق وزارة الخارجية المصرية، الكود الأرشيفي: 035975-0078، المحفظة رقم 1395؛ أيضاً: شكري، ميلاد...، ص70-201.

[4] إبراهيم صهد، نفس الرابط السابق.

وأما فيما يخص العراق فإنه كان سباقاً لمطالبة الدول الكبرى بضرورة منح ليبيا استقلالها، داعياً في ذات الوقت جامعة الدول العربية لتبني موقفه ومساندته، مقروناً باتصالات مكثفة مع الدول الكبرى لإقناعها بشرعية وقانونية استقلال لليبيا المستعمرة الإيطالية السابقة[1]. وطلبت الحكومة العراقية من أمين الجامعة العربية ضرورة مفاتحة بريطانيا التي هي عضو في مجلس الأمن الدولي لذات الغرض، واغتنم السفير العراقي فرصة لقائه الوزير الروسي المفوض بالقاهرة سبتمبر 1945م ليطلب منه مناقشة القضية الليبية مع حكومة بلاده بعد أن طلب منه تأييدها[2].

على صعيد آخر وجه العراق مذكرة لمؤتمر وزراء خارجية الدول الكبرى في أواخر سبتمبر 1945م، أكد فيها موقفه المؤيد لليبيا وحرصه على أن تنال استقلالها وفق ميثاق الأمم المتحدة، مشدداً على أن حكومة العراق ترفض عودة إيطاليا لحكم هذه البلاد، وتأمل إجراء استفتاء عام يقرر الليبيون من خلاله نظام الحكم الذي يرتضونه[3].

كان لابد بعيد انتهاء الجولة الأولى من المباحثات الرباعية في لندن من إعادة تقييم ما أنجزه العرب حتى اللحظة، ففي الجلسة الثانية لمجلس الجامعة في القاهرة 5نوفمبر 1945م تلى الأمين العام على الأعضاء تقريراً عن زيارته لإنجلترا وفرنسا[4]. وعند افتتاح الجلسة الثالثة لمجلس الجامعة المنعقد بتاريخ 7نوفمبر 1945م تحدث تحسين العسكري الوزير العراقي المفوض في مصر، مشدداً على أن قضية ليبيا لا تقل شأناً عن قضية فلسطين، ويجب أن تقوم الجامعة بدور هام لنصرتها[5].

---

[1] تقرير المفوضية العراقية في القاهرة بتاريخ1945/9/23م، الأرشيف العراقي ببغداد، الملف رقم 724، الوثيقة رقم87 ص318 نقلاً عن: علي عظم محمد، العراق وقضية استقلال ليبيا(دراسة وثائقية أولية)، Journal of Kufa Studies Center,Vol 1, No 1 (2004)، ص217.

[2] المصدر نفسه.

[3] وثائق الخارجية المصرية، اجتماعات الجامعة العربية، الميكروفيلم رقم 297، الكود الأرشيفي: 040225-0078؛ أيضاً: أبو طالب، مرجع سابق، ص95-96.

[4] دار الوثائق المصرية، وثائق الخارجية المصرية، اجتماعات الجامعة العربية، مصدر سابق.

[5] المصدر نفسه.

وفي الاجتماع العادي لمجلس الجامعة بتاريخ4ديسمبر1945م وضعت القضية الليبية لأول مرة على جدول الأعمال، واتخذ قرار بقبول كل المقترحات العربية لتأييد استقلال ليبيا أو وضعها تحت وصاية عربية، وكلف مجلس الجامعة الأمين العام بالاتصال ببريطانيا وإفهامها بسخط العرب والليبيين من حكمها العسكري في ليبيا[1].

أبلغ عبد الرحمن عزام مجلس الجامعة في الجلسة الثامنة من الاجتماع العادي الثالث بتاريخ6 أبريل1946م أن الدول الكبرى فرنسا وروسيا وبريطانيا وأمريكا تتنافس حول الظفر بالوصاية على ليبيا، أو تقسيمها فيما بينها، شارحاً لهم الخلفيات التاريخية لهذه المطامع في ليبيا، وبناء على ما أفاد به عزام اقترح محمود فهمي النقراشي رئيس الوفد المصري أن ترسل أمانة الجامعة مذكرة إلى الدول المشاركة في مؤتمر الصلح، تؤكد على منح ليبيا الاستقلال موحدة، وترك حرية اختيار أهاليها نظام الحكم الذي يرتضونه، وقد وافق المجلس على اقتراح النقراشي بالإجماع[2].

وزع عبد الرحمن عزام بعيد الاجتماع السابق منشوراً دعا فيه الدول الأعضاء للاستمرار في تأييد القضية الليبية، واستغل فرصة إقامة حفل بالقاهرة لتكريم وفود الجامعة العربية، فألقى كلمة في الحاضرين والذين كان من بينهم الأمير إدريس السنوسي، أثنى فيها على السنوسية وجهادها ضد الاستعمار الأجنبي[3].

وفيما يخص الدور العربي تجاه مفاوضات الصلح، والتي تزامنت مع اجتماعات مجلس خارجية الدول الكبار فإن القطرين العربيين مصر والعراق قد دعيا رسمياً للمشاركة في جلساتها الأخيرة، وعلى الرغم من أن الجامعة العربية لم تدعَ كمؤسسة للغرض ذاته لكنها لم تكن بمعزل عن متابعة القضية، فبتاريخ18أبريل1946م أرسلت الجامعة العربية مذكرة إلى الدول المجتمعة بباريس باسم الجامعة العربية، أكدت فيها على القرار الذي اتخذته الجامعة بشأن استقلال ليبيا ووحدتها واستفتاء أهلها في شكل نظام الحكم، وأن

---

[1] وثائق الخارجية المصرية، اجتماعات الجامعة...، مصدر سابق؛ أيضاً: شكري، ميلاد...، ص55.

[2] وثائق الخارجية المصرية، اجتماعات الجامعة...، مصدر سابق.

[3] شكري، السنوسية...، ص599؛ أيضاً: خدوري، مصدر سابق، ص 142

يكون هذا الاستفتاء تحت إشراف الجامعة العربية، وفي حالة تطبيق نظام الوصاية فالجامعة هي المخولة بالقيام بذلك[1].

لقد طال أمد مفاوضات الصلح وأصبحت الآراء تثرى بشأن إرسال لجنة تحقيق دولية إلى المستعمرات الإيطالية السابقة، ومن ثم لم تجد الدول الكبرى بداً من دعوة بعض الأطراف الدولية لحضور الجلسات؛ كانت مصر والجامعة العربية تمنيان النفس في أن يكونا الأوفر حظاً في الاشتراك في لجنة التحقيق الدولية؛ لذا فمن خلال التنسيق المصري مع الجامعة العربية عقدت القمة العربية الأولى ببلدة أنشاص شمالي القاهرة يومي28-29 مايو1946م، وجاءت القمة تلبية لدعوة الملك فاروق لملوك ورؤساء الدول العربية، وفي الوقت الذي اتفق فيه المجتمعون على ضرورة استقلال ليبيا، وأن يعهد لمصر برعاية أي حكومة تقوم في ليبيا ومعاونتها أدبياً ومادياً فإنهم أيدوا ما تقوم به مصر من خطوات، ليكون لها كلمة في تحديد مستقبل ليبيا[2].

بعد مضي عشرة أيام فقط على القمة العربية في أنشاص عقد مجلس الجامعة العربية جلسته ببلودان السورية، حيث أبلغ عبد الرحمن عزام المندوبين العرب بنية الدول الكبرى إرسال لجنة تحقيق دولية إلى ليبيا، لمعرفة رغبات سكانها، ودراسة الأوضاع عن كثب، فتقدمت مصر تؤيدها العراق باقتراح لأن يكون للجامعة العربية مندوب في هذه اللجنة، أو على الأقل يقوم أمين الجامعة بواسطة ممثلين خاصين بمراقبة سير التحقيق[3].

وبناء على هذا الاجتماع أرسلت الأمانة العامة للجامعة برقية من بلودان بتاريخ 10يونيو 1946م إلى الدول العظمى أكدت فيها على أنه للجامعة الحق في الاشتراك في أي لجنة تنشأ للتحقيق في المطالب الليبية، وأن تحاط الجامعة بمواعيد سفر اللجنة وبالإجراءات التي ستعتمدها خلال التحقيق، وفي 2ديسمبر1946م قرر مجلس الجامعة

---

[1] عزام، مصدر سابق، ص284-286؛ أيضاً: شكري، ميلاد...، ص57-59.

[2] سامي حكيم، مصدر سابق، ص31-33؛ أيضاً: شكري، ميلاد...، ص59-62.

[3] حكيم، مصدر سابق، ص31-33؛ أيضاً: شكري، السنوسية...، ص600-601.

أنه إذا أرسلت لجنة التحقيق إلى ليبيا ودعيت الجامعة فيخول الأمين العام بإرسال من يمثله فيها، وإذا كان خلاف ذلك فعليه أن يتابع سير التحقيق[1].

كما أسلفنا القول فإنه كان من بين المدعوين لحضور جلسات مؤتمر الصلح في مراحلها المتقدمة مصر والعراق، لذا فإن الجامعة العربية كلفت وفديهما بنقل وجهة النظر العربية للمجتمعين بباريس، حيث أبديا تحمساً لذلك، كما ظهر في الجلسات المنعقدة في أغسطس – سبتمبر 1946م[2]. وإذا كان العراق قد دعي للمشاركة في المفاوضات باقتراح إنجليزي فإن مصر قد بذلت مساع كثيرة لذلك، بهدف إيصال وجهة نظرها للمجتمعين في مؤتمر الصلح حيال القضية الليبية، لكنه لما اقتصر النقاش بين الدول الكبرى فقط روسيا وبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والصين في مباحثات الصلح فإن مصر تقدمت في يناير 1946م بمذكرة ثانية لمجلس خارجية الدول الكبرى، طالبت فيها أن تمثل في مؤتمر الصلح، ليتمكن ممثلوها من تقديم وجهة النظر المصرية على اعتبار أن مصر تعد طرفاً ذا مصلحة[3].

وعلى أية حال فقد سمح لمصر يوم12 أغسطس1946م بحضور جلسات مؤتمر الصلح، فتقدم مندوب مصر ببيان شفوي لمؤتمر الصلح في جلسته ليومي21و23أغسطس1946م، ثم قدمه خطياً في 30 أغسطس1946م، متضمناً وجهة النظر المصرية بخصوص القضية الليبية، حيث دافع عن حق ليبيا في الوحدة والاستقلال[4]. وفي11 سبتمبر1946م قدمت مصر مذكرة أخرى لمؤتمر الصلح، طالبت فيها الحصول على واحة الجغبوب وهضبة السلوم، وفيما يخص القضية الليبية شددت مصر على ضرورة استفتاء الشعب الليبي في تقرير مصيره، وأن مصر يجب أن يؤخذ

---

[1] شكري، السنوسية...، ص 89 ،102، 601.

[2] آمال السبكي، استقلال ليبيا بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية 1943–1952، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1991، ص32.

[3] الأهرام1945/9/19؛ أيضا: شكري، ميلاد...، ص35.

[4] المصدر نفسه، ص36–42؛ أيضاً: أبو طالب، مرجع سابق، ص91.

رأيها في أية تسوية للقضية الليبية، وفي حالة وضع ليبيا تحت الوصاية فيجب أن تكون مصر هي الدول الوصية عليها؛ نظراً للروابط التي تجمع الليبيين والمصريين[1].

اتضح من خلال الموقف المصري في جلسات مؤتمر الصلح أن مبدأ الوصاية المصرية على ليبيا أو إسناد ذات المهمة للجامعة العربية لم يعد ذا أهمية للمسئولين المصريين وممثليهم في الاجتماعات الدولية التي عنيت واستعرضت ضمن برامجها القضية الليبية، مقارنة بذلك فإن تعديل الحدود كان أبرز النقاط التي أصرت عليها مصر في مذكراتها اللاحقة المرسلة إلى الدول الكبرى[2].

وأما العراق فقد مثله في مؤتمر الصلح محمد فاضل الجمالى وزير الخارجية، حيث أوضح في كلمته أمام المجتمعين أحقية ليبيا في نيل الحرية والاستقلال التام؛ نظراً للتضحيات الجسام التي قدمها الشعب الليبي إبان حقبة الاستعمار[3]. واستغل الوزير العراقي العلاقة الحميمة التي كانت تربطه بالقيادات الليبية التي كانت حاضرة في باريس للتقريب بين وجهات نظرها، والعمل سوياً من أجل استقلال ليبيا، وتعهد الوزير بدعم العراق القضية الليبية مادياً ومعنوياً[4].

كان هناك بالتزامن مع مفاوضات الصلح تحركات إيطالية لإقامة علاقات دبلوماسية بين إيطاليا والدول العربية؛ رغبة من إيطاليا في الوصول إلى حل مع الجانب العربي، ومن ثم الليبي ورغبة من بعض العرب إبعاد شبح الوصاية الدولية عن ليبيا، والذي كانت تطرحه الدول الكبرى كحل للمسألة الليبية، أو تجزئة البلاد تنفيذاً لتعهدت سابقة لبعض الزعماء الليبيين، كالتعهد البريطاني للسنوسيين باستقلال برقة[5].

---

[1] أبو طالب، مرجع سابق، ص91-92.

[2] خدوري، مصدر سابق، ص 140-141.

[3] عمر المجذوب، نفس الرابط السابق.

[4] المصدر نفسه.

[5] Adrian Pelt, Libyan Independence and the United Nations, New Haven and London, Yale University Press,1970, P40;

وعندما طرح موضوع استئناف العلاقات مع إيطاليا في الجامعة العربية أيد المندوب المصري بالجامعة محمد كامل عبد الرحيم فكرة إقامة علاقات دبلوماسية مع إيطاليا، ليكون للعرب عين على ما يجرى من دسائس في روما تجاه القضية الليبية[1]. أما مندوب العراق تحسين العسكري فعارض المقترح، وقدم بتاريخ 12ديسمبر1946م مذكرة شدد فيها على أن إيطاليا يجب أن تعترف باستقلال ليبيا كشرط لإقامة علاقات دبلوماسية مع أي دولة عربية، وأن يكون لمجلس الوزراء العرب دور في الإشراف على هذه العلاقات، وعلل هذا بالإجراءات التي نفذتها إيطاليا وتحركاتها الأخيرة بخصوص القضية الليبية بما في ذلك تشجيع الهجرة والرغبة في العودة لاستعمار ليبيا من جديد[2].

وعندما اعترض بعض الخبراء القانونيين في الجامعة على ما ذكره المندوب العراقي، نظراً لأن إيطاليا تنازلت عن مستعمراتها بما في ذلك ليبيا، تدخل عبد الرحمن عزام وعرض على مجلس الجامعة تبني قرار يسمح للدول الأعضاء بالجامعة بإقامة علاقات دبلوماسية مع الدولة الإيطالية باستثناء العراق[3].

لقد كانت القضايا المعروضة على مؤتمر الصلح الدولي كثيرة ومتشعبة، يكتنفها خلافات وتضارب المصالح، وبالتالي استمرت اجتماعاته المتقطعة قرابة سنة ونيف تقريباً يناير1946–فبراير1947م، ولم يخصص للقضية الليبية مساحة زمنية كبيرة، لكن الجدل كان منصباً حول مصير المستعمرات الإيطالية بعد إبرام الصلح مع إيطاليا، وتنازل الأخيرة عن ممتلكاتها بما فيها ليبيا، وفقاً لمعاهدة الصلح10 فبراير1947م.

كان العرب بشكل عام والليبيون بشكل خاص يأملون أن تتغير معطيات القضية الليبية بعد معاهدة الصلح، وكان من الضروري توحيد الصف الليبي عند قدوم لجنة التحقيق؛ لذا

أيضاً: وثائق عابدين المحفظة رقم124 ليبيا تقارير، الكود الأرشيفي:002576–0069 تقرير عن وجهة النظر الإنجليزية بتاريخ25 أغسطس1948م في مسألة امارة السيد إدريس السنوسي والمتضمن عدم موافقة بريطانيا حسب وعد ايدن 8يناير1942م إعادة برقة للإيطاليين.

[1] سامي حكيم، مصدر سابق، ص 38–40.

[2] المصدر نفسه، ص 35–38؛ أيضاً: عزام، مصدر سابق، ص288–290.

[3] عزام، مصدر سابق، ص 290–291؛ أيضاً: شكري، ميلاد...، ص62.

فقد عملت مصر وجامعة الدول العربية على إنشاء هيئة تحرير ليبيا مارس1947م، برئاسة بشير السعداوي، وكانت الأهداف التي وضعتها الجامعة العربية من وراء تأليف هيئة تحرير ليبيا إزالة الخلاف بين الأحزاب السياسية الليبية، وحصر مطالبها في الوحدة والاستقلال أمام لجنة التحقيق الدولية عند زيارتها لليبيا[1].

ولتجد الهيئة دعماً من العرب أبلغ عزام مجلس الجامعة في اجتماعه مارس1947م بأنه تلقى رسائل من شخصيات ليبية تطالب بدعم هيئة تحرير ليبيا والقضية الليبية بشكل عام، فأكدت الدول العربية على مقترحاتها السابقة بشأن ليبيا مؤكدة على ضرورة أن يكون للجامعة دور في تحديد مستقبل البلاد وفق رأي سكانها، ومتابعة لجنة التحقيق في عملها، واتخاذ ما يلزم وفق النتائج المترتبة عند استكمال التحقيق[2].

كانت مصر سباقة لدعم هيئة تحرير ليبيا، كما أنها كانت حريصة على جعل الجبهة الوطنية في ليبيا متماسكة، وبناء على تقارير قنصلها ببنغازي نجحت في حمل هيئة تحرير ليبيا والهيئات السياسية بطرابلس على مبايعة الأمير إدريس السنوسي بالإمارة على كامل التراب الليبي[3]، وحال الإعلان الرسمي عن ذلك كلف محمود فهمي النقراشي رئيس الوزراء المصري الدكتور محمد فؤاد شكري بتاريخ 21 أغسطس1948م بحمل خطاب التهنئة للأمير وإعادة التأكيد المصري بدعم القضية الليبية[4].

وفي دورة 15أكتوبر1947م ببيروت التأم مجلس الجامعة للنظر في آخر تطورات القضية الليبية، وخاصة بعدما عرف العرب بأن إيطاليا قد طالبت بضرورة إرجاع

---

[1] عزام، مصدر سابق، ص 301-303؛ أيضاً: شكري، ميلاد...، ص63-64، 268-383؛ أيضاً: الشنيطي، مصدر سابق، ص251، 271-273؛ أيضاً: حكيم، مصدر سابق، ص49-64، 112.

[2] عزام، مصدر سابق، ص 292-293؛ أيضاً: سامي حكيم، مصدر سابق، ص38-40.

[3] وثائق وزارة الخارجية الميكروفيلم رقم29 أرشيف البلدان ليبيا، مذكرة القنصل المصري ببنغازي إلى وزارة الخارجية المصرية يونيو1947م بشأن اقناع إدريس السنوسي بالتعاون مع الجبهة الوطنية.

[4] وثائق عابدين المحفظة رقم124 ليبيا تقارير، الكود الأرشيفي:002576-0069، نص مبايعة رؤساء الهيئات السياسية في طرابلس للأمير إدريس السنوسي بتاريخ8 أغسطس1948م؛ أيضاً: رسالة محمود فهمي النقراشي الى الأمير إدريس السنوسي بتاريخ21 أغسطس1948.

المستعمرات السابقة إليها، لأنها الأقدر على حل مشاكلها بحكم الخبرة. وفي هذه الدورة أطلع عبد الرحمن عزام المجلس على فشله في إقناع أمريكا بإشراك العرب في لجنة التحقيق حال زيارته لها في شهر سبتمبر من العام ذاته[1]. وأما الوفد المصري فقد عرض اللجوء إلى الحل العسكري لحل القضية الليبية؛ لتحقيق الأماني الليبية، وعندما رفض العراق والأردن عدل الاقتراح المصري لينص ضمناً على تشجيع أية مقاومة مسلحة في ليبيا، إذا تأخر حل القضية الليبية أو جاء الحل خلاف توقعات الليبيين[2].

أما رئيس الوفد العراقي فأشار في كلمته أمام مجلس الجامعة إلى أن حكومة بلاده قدمت طلباً لبريطانيا يوجب أخذ وجهة النظر العراقية، والتي تنص على منح ليبيا الاستقلال الفوري، وفعلت الشيء ذاته مع سكرتارية المؤتمر العام للصلح[3]، وبسبب تمسك العراق باستقلال ليبيا اتفق الحاضرون في بيانهم الختامي على تأجيل مسألة الوصاية العربية إلى حين البث فيها أو طرحها على طاولة النقاش الدولي[4].

وفي غضون ما كان يدور في الجامعة من تحركات ليكون للعرب دور في لجنة التحقيق أو مراقبة عملها فإن الدبلوماسية المصرية كانت في تحركات واتصالات سرية مع الدول الكبرى قبيل إرسال لجنة التحقيق، فالخارجية المصرية كلفت السفير المصري بلندن السيد عبد الفتاح عمرو أن يعد رفقة لجنة رفيعة المستوى بمبني السفارة المصرية بلندن مذكرة لعرضها على مجلس خارجية الدول الكبرى يوم21 نوفمبر1947م، وقد تضمنت المذكرة شروحاً وافية عن مطالب مصر الحدودية(واحات اركنو والعوينات ومعطن سارة والجغبوب والسلوم)، وموقفها إزاء المستعمرات الإيطالية وإزاء وحدة واستقلال ليبيا، وقد استرشدت المذكرة التي قدمها الوفد المصري وأعادت التذكير بما قدمه الجانب المصري من قبل للدول الكبرى أو ما ألقي من خطب وبيانات وتصريحات، وما تم إعداده من

---

[1] شكري، ميلاد...، ص64-67؛ أيضاً: الشنيطي، مصدر سابق، ص248-250.

[2] عزام، مصدر سابق، ص 293-294.

[3] وثائق الخارجية المصرية، اجتماعات الجامعة العربية...، مصدر سابق.

[4] شكري، ميلاد...، ص 65-66.

مذكرات من قبل الخارجية المصرية منذ أن وضعت الحرب العالمية أوزارها، وأرفق بالمذكرة خريطة للتعديل الحدودي مع ليبيا الذي تطالب به مصر، واستعرضت مذكرة الوفد المصري التاريخ الليبي وعلاقة إيطاليا به وسياستها العقيمة السابقة في هذا البلد، ومساهمة الليبيين في المجهود الحربي للحلفاء، مما يوجب منح ليبيا الوحدة والاستقلال، بناء على رغبات الشعب الليبي والجامعة العربية، وما قدم من مذكرات بالخصوص في وقت سابق من قبل دول عربية ومن الليبيين إلى مجلس وزراء خارجية الدول الكبرى[1].

لم يوافق مجلس وزراء خارجية الدول الكبرى بلندن على إشراك أي دولة عربية أو الجامعة العربية في لجنة التحقيق، وعلى هذا الأساس أخذت مصر وجامعة الدول العربية في تهيئة وفد هيئة تحرير ليبيا؛ لاستقبال لجنة التحقيق الدولية حال زياراتها ليبيا، وقد انظم إليها المتحدث باسم الهيئة الدكتور محمد فؤاد شكري حال وصوله من لندن[2].

ولما كانت لجنة التحقيق قد تقرر سفرها في مارس1948م كما أسلفنا القول فإن الجامعة العربية عقدت اجتماعاً في 22فبراير1948م للتشاور فيما ينبغي عمله، وقد تقرر إرسال مذكرة إلى اللجنة الرباعية الخاصة بالتحقيق، هذه المذكرة تألفت من تسع نقاط استعرضت تاريخ ليبيا وكفاحها ضد الاستعمار وأحقيتها في الاستقلال، وإبعاد شبح الوصاية الأجنبية عنها، مؤكدة على التضامن العربي مع الليبيين في هذا الظرف العصيب، ولإحداث تجاوب دولي مع مضمونها طلبت الجامعة من الممثلين العرب إرسال نسخ من المذكرة إلى حكومات الدول ذات العضوية في لجنة التحقيق[3].

لم يكن للموقف العربي أثر فعال يذكر على سير عمل لجنة التحقيق، ومن حسن الحظ أن التوصيات التي أقرتها اللجنة كانت محل خلاف بين الدول الكبرى، ولما كان الأمر على هذا المنوال فقد احتكم الكبار للحل الآخر، والمتضمن إحالة القضية للجمعية

---

[1] شكري، ميلاد...، ص 204-242.

[2] المصدر نفسه، ص 243.

[3] عزام، مصدر سابق، ص293-298؛ أيضاً: سامي حكيم، مصدر سابق، ص43-49.

العامة للأمم المتحدة؛ لذا قرر مجلس وزراء خارجية الدول الكبرى إحالة الموضوع إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ15سبتمبر 1948[1].

ثالثا: الدور العربي والقضية الليبية في أروقة الأمم المتحدة :

دخلت القضية الليبية مرحلة جديدة بدخولها إلى ساحة النقاش في الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث ظهر التباين في المواقف واضحاً بين الدول الأعضاء، وكان مفرد الوصاية حاضراً في رأي الكثير من ممثلي الدول الكبرى، وفي هذه الفترة جاهرت هذه بأطماعها في ليبيا وأهمية الأخيرة لاستراتيجياتها في منطقة البحر المتوسط. وعلى أية حال عرضت القضية الليبية لأول مرة في اجتماع الجمعية العامة في الدورة الثالثة بباريس21سبتمبر1948م، والتي استمرت حتى 11 ديسمبر من ذات العام، ولما لم تستكمل المناقشات فقد تقرر في اجتماعات الجمعية بليك ساكسيس بالولايات المتحدة 5أبريل–18مايو1949م، إحالة المسألة إلى اللجنة السياسية والأمنية؛ ليتاح لكل الأعضاء مناقشتها، وتقرر تشكيل لجنة من إحدى عشرة دولة للنظر في الموضوع[2].

فيما يخص الدور العربي إزاء مستجدات القضية الليبية فإن وزير خارجية مصر أحمد خشبة ورئيس وفدها أكد في اجتماعات الجمعية بباريس دورة سبتمبر– ديسمبر 1948م أكد على أن مصر لا تريد لليبيا إلا الاستقلال والحرية[3]. وفي اجتماعات الجمعية أبريل – مايو1949م أرسلت الجامعة العربية وفداً من هيئة تحرير ليبيا لحضورها، حيث نقل الوفد رغبات الجامعة القاضية بأنه إذا استحال منح ليبيا حالياً الاستقلال فإنها توضع تحت وصاية الجامعة العربية أو أي دولة عربية حتى بلوغ ليبيا الاستقلال التام[4]. وفي هذه الدورة ألقى بتاريخ19 أبريل1949م أحمد خشبة وزير الخارجية المصري كلمة أوصى

---

[1] الأهرام1948/12/7.

[2] سامي حكيم، مصدر سابق، ص75–83؛ أيضا: مفتاح السيد الشريف، مسيرة الحركة الوطنية الليبية الصراع من أجل الاستقلال، الفرات للنشر والتوزيع، بيروت، ط/1، 2011، ص26.

[3] الأهرام1948/12/12.

[4] الصيد، مصدر سابق، ص75؛ أيضاً: السبكي، مرجع سابق، ص39.

فيها بالمحافظة على وحدة أراضي ليبيا، ومنحها الاستقلال، وفي حالة تقرر وضع ليبيا تحت الوصاية فيجب أن تكون قصيرة زمنياً وأن يوكل لمصر ذلك، وأن الأخيرة لا مطامع لها في ليبيا سوى تعزيز الأمن وإرجاع واحة الجغبوب[1].

يلاحظ من خلال كلمة الوزير المصري الأخيرة تغير في المطالب المصرية، فإقليمياً اقتصرت المطالب على الجغبوب، وسياسياً جعل الوصاية على ليبيا لمصر دون غيرها، وعلى هذا الأساس اتصل وزير الخارجية المصرية بمندوبي الدول الكبرى لإفهامهم بأن مصر شريك أساسي في حل القضية الليبية، وأنه في حالة فرض وصاية متعددة الأطراف على ليبيا فيجب أن تكون مصر من بينها[2].

كان المسئولون في الحكومة المصرية يطلعون عن كتب على الجهود التي كان يبذلها وزير الخارجية أحمد خشبة في الأمم المتحدة؛ وعلى هذا الأساس استقبل القنصل المصري العام ببنغازي أحمد بهجت الوفد الطرابلسي المؤلف من المفتي محمد أبو الأسعاد العالم ومحمود المنتصر وعلي بن تامر والذي كان في مهمة عند الأمير إدريس السنوسي، ولمس منهم الرغبة في إصلاح ذات البين وتوطيد العلاقات مع إخوانهم في برقة، بل وموافقتهم على أن يكون الأمير إدريس أميراً على كامل البلاد الليبية[3].

أما العراق فقد أيد بقوة في هيئة الأمم المتحدة استقلال ليبيا، ولمواجهة التحركات الإيطالية في الأمم المتحدة بوضع ليبيا تحت الوصاية الإيطالية هاجمت الحكومة العراقية تصريحات وزير الخارجية الإيطالي التي نشرت في بعض الصحف العربية حول موضوع الوصاية، وطلبت عبر الممثل العراقي من الجامعة العربية إبلاغ الدول العربية بوجوب مقاطعة إيطاليا دبلوماسيا، وعدم قبول فكرة الوصاية شكلاً ومضموناً، وإبلاغ سفراء الدول الكبرى في الأمم المتحدة وخاصة روسيا وبريطانيا بأن مصالحها في خطر حال اتخاذها

---

[1] حكيم، مصدر سابق، ص 83-86؛ أيضاً: الشنيطي، مصدر سابق، ص217-218.

[2] سامي حكيم، مصدر سابق، ص86-92.

[3] وثائق عابدين المحفظة رقم124 ليبيا تقارير، الكود الأرشيفي 002571-0069، تقرير القنصل المصري العام أحمد بهجت في بنغازي لحكومته ديسمبر1948م.

قرارات ضد المصلحة الليبية، وحث أولئك السفراء على ضرورة إشراك إحدى الدول العربية المستقلة في اللجنة الأممية المقترحة لإيجاد حل للمشكلة الليبية[1].

نظراً لتعدد مشاريع القرارات المقدمة لحل المشكلة شُكلت لجنة مكونة من خمسة عشرة دولة، وأوكل إلى هذه اللجنة مهمة إيجاد صيغة توافقية بين مشاريع القرارات المطروحة أمام اللجنة السياسية التابعة للأمم المتحدة[2]. وفي غضون ما كانت المناقشات جارية في أروقة الجمعية العامة، وكان العرب منشغلين بالقضية الليبية أعلنت بريطانيا وإيطاليا عن مشروع بيفن سفورزا لحل المشكل الليبي، والمشروع في شكله اتفاق إنجليزي إيطالي بتاريخ8مايو 1949م بلندن، وفي مضمونه تقسيم ليبيا إلى إدارات ثلاث، إدارة بريطانية في برقة، وأخرى إيطالية في طرابلس، وإدارة فرنسية في فزان، واقترح المشروع تشكيل مجلس وصاية يضم إلى جانب الدول الثلاث ممثلاً عن أمريكا ودولة عربية حتى تكون ليبيا جاهزة لمنحها الاستقلال في مدة لا تتجاوز نهاية سنة1951م[3].

في يوم9مايو 1949م واصلت اللجنة السياسية الأولى بالأمم المتحدة مناقشة القضية الليبية، واحتدم النقاش حول مشروع بيفن سفورزا؛ فهاجمته بعثة العراق التي اتهمت اللجنة المشكلة من الجمعية العامة بتجاهل كافة مشاريع القرارات الأخرى، وشدد السيد ممتاز مندوب العراق على حق ليبيا في الاستقلال ووحدة أراضيها، ومذكراً بمجهود الليبيين الحربي في نصرة الحلفاء على المحور خلال الحرب، وطالب بضرورة اتخاد قرار بشأن ليبيا يضمن الاستقلال ولا يفقد الليبيين الثقة في الأمم المتحدة[4].

وأمام إصرار مندوب العراق على موقفه تؤيده مصر وجامعة الدول العربية، وبسبب الاتصالات التي أجراها الأمين العام للجامعة عبد الرحمن عزام داخل أروقة الأمم المتحدة مع الكثير من أطراف القضية طالبت معظم الدول الأعضاء برفض المشروع ومنح ليبيا

---

[1] تقرير مفوضية العراق بالقاهرة 1949/5/3م نقلا عن علي محمد، مرجع سابق، ص217-219.

[2] إبراهيم صهد، نفس الرابط السابق.

[3] سامي حكيم، مصدر سابق، ص92-97؛ أيضاً: السبكي، مرجع سابق، ص44-45.

[4] الشريف، مسيرة الحركة الوطنية...، ص83-84؛ أيضاً: إبراهيم صهد، نفس الرابط السابق.

الاستقلال، وعدم تمكين إيطاليا من العودة مجدداً، في حين بادر الوفد العراقي بتقديم مشروع قرار يقضي بمنح ليبيا استقلالها فوراً، لكنه رفض من قبل بقية الأعضاء في اللجنة المشكلة للنظر في القضية الليبية[1].

اضطرت الأمم المتحدة لعقد جلسة للتصويت على المشروع بتاريخ17مايو1949م بسبب المطالب الإيطالية والإنجليزية، ولكنه لم يحز على الأصوات المطلوبة لإقراره فأصبح ملغياً[2]. وبالرغم من أن فشل مشروع بيفن سفورزا قد عد نجاحاً للدبلوماسية العربية في الأمم المتحدة إلا أن الإيطاليين والإنجليز لم يهدأ لهم بال حيال ذلك، فطلبت بريطانيا من الأمير إدريس السنوسي زيارة لندن للتشاور؛ لذا فقد شد الأمير إدريس الرحال إلى لندن، وفي لندن جرى الاتفاق على شكل الحكم والدستور الخاص ببرقة، وفي أثناء المباحثات أبلغته الحكومة الإنجليزية من جهتها بأن فكرة الوصاية أصبحت غير واردة، وأن بريطانيا ستعترف باستقلال إقليم برقة وبه أميراً عليها حال قيامه بالإعلان عن ذلك في بنغازي عاصمة الإقليم[3]. فأعلن الأمير إدريس في الأول من يونيو1949م استقلال برقة، فاعترفت به بريطانيا على الفور؛ الأمر الذي شجع الأمير إدريس على مخاطبة حكومات الدول العربية والإسلامية يدعوهم إلى الاعتراف باستقلال برقة[4].

تختلف المصار التي بين أيدينا في موقف مصر من إعلان استقلال برقة، فمنها من يذكر بأن مصر رفضت الموافقة على الإجراء البريطاني السالف الذكر، واتهمت بريطانيا بأنها لا تقدر إلا مصلحتها في البلاد الليبية[5]. ومن تلك المصادر من يذكر بأنه لم يصدر بيان رسمي من الحكومة المصرية على إعلان استقلال برقة، مكتفية بما أكده

---

[1]سامي حكيم، مصدر سابق، ص92-97؛ أيضاً: الشنيطي، مصدر سابق، ص226-227.

[2]سامي حكيم، مصدر سابق، ص97.

[3]المصدر نفسه، ص98-104؛ أيضاً: خدوري، مصدر سابق، ص 90-91.

[4]وثائق عابدين، المحفظة رقم 124 ليبيا تقارير، الكود الأرشيفي 002571-0069، رسالة الأمير محمد إدريس السنوسي إلى الملك فاروق بتاريخ5يونيو1949م يطلب الاعتراف باستقلال برقة.

[5]سامي حكيم، مصدر سابق، ص104؛ أيضاً: الشنيطي، مصدر سابق، ص285-286.

مندوبها في الأمم المتحدة في بداية يونيو 1949م على أن مصر تنظر إلى الحقائق وميثاق الأمم المتحدة عند معالجة القضية الليبية[1].

يفسر صمت الحكومة المصرية هذا لأنها كانت على علم مسبق بالاتفاق البريطاني السنوسي في لندن، وعلى هذا الأساس عقد اجتماع للحكومة المصرية مساء 31مايو 1949م، أي ليلة الإعلان عن استقلال برقة، وكان من أبرز الحاضرين للاجتماع محمود فهمي النقراشي رئيس الوزراء ووزير الخارجية، وعبد الخالق حسونة وكيل وزارة الخارجية، وأحمد بك بهجت قنصل مصر ببنغازي[2]. وفيما يبدو أنهم قد آثروا عدم التعليق المبكر على الحدث، لكن هذا لا يعني أن ما أقدمت عليه بريطانيا قد قوبل بالصمت من الرأي العام المصري، فعلى إثر إذاعة الإعلان هاجمته الصحف المصرية، واعتبرته تنفيذاً لمشروع بيفن سفورزا، بل واتهمت الأمير إدريس بأنه تحول إلى دمية في أيدي الإنجليز يحركونها كيفما شاءوا، وهذا النقد وصل ذروته إلى الحد الذي قدمت بشأنه احتجاجات من حاشية الأمير إدريس إلى قنصل مصر ببنغازي، فما كان من الأخير إلا أن أبلغ وزارة الخارجية المصرية بذلك، التي أفادت بعدم قدرتها على اتخاذ أي إجراء رادع ضد الصحف انطلاقاً من حرية الصحافة في مصر[3].

لم يدم الصمت المصري كثيراً فمستجدات الأمور قد فرضت علي مصر اتخاذ بعض الإجراءات الأخرى لتغيير سياستها تجاه القضية الليبية بما في ذلك توثيق العلاقات مع الأطراف الليبية الأكثر تقبلاً للتعاون مع الجانب المصري وجامعة الدول العربية؛ خاصة بعد تدهور العلاقات مع السنوسيين بعد اغتيال محمود فهمي النقراشي وفرار ثلاثة من الإخوان المسلمين كانوا متهمين بقتله إلى برقة، حيث وافق الأمير إدريس السنوسي على استضافتهم رغم مطالبة الحكومة المصرية بهم؛ لذا أوقفت مصر المساعدة المادية لهيئة

---

[1] الشنيطي، مصدر سابق، ص 286؛ أيضاً: الشريف، مسيرة الحركة الوطنية...، ص107.

[2] الشريف، مسيرة الحركة الوطنية...، ص 110.

[3] المرجع نفسه، ص 107-108، 126.

تحرير ليبيا، وأدلى عزام بتصريحات صحفية تهجم فيها على الأمير إدريس السنوسي، وعلى ما أقدم عليه متهماً إياه بالعمالة لبريطانيا ومشاريعها في المنطقة[1].

كان عبد الرحمن عزام يراقب ما يدور في الأمم المتحدة وفي ذات الوقت كان على اتصال بالجانب الإيطالي الذي يمقته السنوسيون، كان عزام تؤيده في هذا شخصيات ليبية ذات علاقة مع الإيطاليين له اتصالات مباشرة مع إيطاليا والفاتيكان قبيل صدور مشروع بيفن سفورزا، لكن هذه الاتصالات جمدت بسبب ذلك المشروع، وعندما فشلت إيطاليا وبريطانيا في تمريره أعاد عزام الاتصالات بالجانب الإيطالي، واتخذت تلك الاتصالات طابع الجدية بعد إعلان الأمير محمد إدريس السنوسي استقلال برقة1يونيو1949م، ففي العاشر من ذات شهر كشف عزام عن تجدد الاتصالات مع الجانب الإيطالي به على المستوى الشخصي وبصفته أميناً للجامعة العربية، وخلال هذه الفترة اتصل به رئيس تحرير جرية التمبو (الزمان) الإيطالية، وأجرى معه حواراً مطولاً حول القضية الليبية، نشرته الجريدة في عددها الصادر بتاريخ10يونيو1949م، وعليه لمس وزير الخارجية سفورزا رغبة عزام في حصول تعاون عربي إيطالي بخصوص ليبيا، فكلف السفير الإيطالي بالقاهرة بالاتصال بعزام للغاية ذاتها[2].

اتهم عبد الرحمن عزام بأنه يريد إرجاع ليبيا تحت الحكم الإيطالي، لذا قدم عزام إلى مجلس الجامعة العربية مذكرة في14 سبتمبر1949م شرح فيها أن الاتصالات مع الجانب الإيطالي بدأت منذ سنتين مضت، مبرزاً رغبة إيطاليا في العمل مع حكومة طرابلسية تراعي مصالح إيطاليا في البلاد، وتقدم لها إيطاليا المساعدات الممكنة يتم هذا برعاية لجنة دولية تضم ممثلين من مصر وإيطاليا، وتجري انتخابات لإنشاء حكومة وطنية تبرم

---

[1] وثائق عابدين، المحفظة رقم 124 ليبيا تقارير، الكود الأرشيفي 002576-0069، تقرير عبد الرحمن عزام عن مسألة الإمارة السنوسية ببرقة القاهرة25 أغسطس1948؛ أيضا: الكود الأرشيفي 002571-0069 رسالة احتجاج رابطة شباب برقة ببنغازي بتاريخ 17 يونيو1949م؛ أيضاً: الشريف، مسيرة الحركة الوطنية...، ص 108-122.

[2] عزام، مصدر سابق، ص304-313؛ أيضاً: الشريف، مسيرة الحركة الوطنية...، ص 182-189.

معاهدة مع إيطاليا لحل القضايا العالقة بين البلدين، فاتخذ مندوبو الدول العربية بالجامعة قراراً بتأييد هذه الخطوة والموافقة عليها[1].

استغل عبد الرحمن عزام دعوة الأمم المتحدة مصر لحضور جلسات الجمعية العامة للأمم المتحدة 30سبتمبر 1949م للعمل على إيفاد وفد من ممثلي الشعب الليبي وهيئة تحرير ليبيا إلى الأمم المتحدة، فشرع في تهيئة الوفود الليبية لتقول كلمتها في الجمعية العامة، تم ذلك بالتنسيق مع وزارة الخارجية المصرية التي أشرفت على تأليف الوفد المشارك وقدمت له الدعم والمساعدة المالية والاستشارية اللازمة[2].

وخلال اجتماعات الدورة الرابعة للجمعية العامة التي استمرت حتى نوفمبر 1949م دعت الدول الكبرى مجدداً لفرض الوصاية على ليبيا، فعارض ذلك مندوبا العراق ومصر وطالبا باسم الجامعة العربية بمنح البلاد الليبية الاستقلال[3]. وإذا كان الوفد المصري في هذه الدورة قد طالب بتعديل الحدود الغربية، بإرجاع هضبة السلوم وواحة الجغبوب واركنو والعوينات وآبار سامرة للدولة المصرية فإن مندوب العراق شدد على ضرورة دعوة ممثلي الشعب الليبي لحضور جلسات الجمعية العامة واستماع الأخيرة لوجهة نظره، وختم حديثه بمطالبة العراق بمنح ليبيا الاستقلال فوراً، وترك الحرية للشعب الليبي؛ لكي يقرر شكل النظام السياسي، وأن الفترة الانتقالية المقترحة بإشراف الأمم المتحدة على إتمام الانتقال

---

[1] سامي حكيم، مصدر سابق، ص105-110؛ أيضاً: الشنيطي، مصدر سابق، ص250-251.

[2] عزام، مصدر سابق،ص 305، 314؛ أيضاً: الشريف، مسيرة الحركة ...، ص28-31، 108. يذكر أن وفد هيئة تحرير ليبيا عندما وصل إلى مقر انعقاد جلسات الأمم المتحدة بليك ساكيس وجد أن هناك وفدين ليبيين أحدهما من طرابلس والآخر من برقة قد سبقاه، مما استرعى تدخل محمد فاضل الجمالي مندوب العراق بالأمم المتحدة، الذي أقنع الوفود الثلاثة بتوقيع مذكرة واحدة باسم الوفد الليبي أنظر: تقرير مفوضية العراق بالقاهرة 1949/9/22م، نقلاً عن علي محمد، مرجع سابق، ص217.

[3] حكيم، مصدر سابق، ص 110-118؛ أيضاً: الشنيطي، مصدر سابق، ص 242-246 ،298-300؛ أيضاً: الصيد، مصدر سابق، ص302-303؛ أيضاً: السبكي، مرجع سابق، ص 57-61.

السياسي يجب أن تكون قصيرة جداً، وأن تترك لليبيا حرية إقامة العلاقات مع الدول الأخرى[1].

لقد تم التصويت مساء يوم 21 نوفمبر 1949م على القرار رقم 289 – 4، الذي منحت ليبيا بمقتضاه استقلالاً تحت إشراف الأمم المتحدة خلال فترة انتقالية، حدد لنهايتها الأول من يناير 1952م، وعلى إثر صدور القرار امتدحه مندوبا العراق ومصر، واعتبراه إنجازاً للأمم المتحدة مؤملين من المندوب الأممي في ليبيا أن يساعد شعب ليبيا على تحقيق الاستقلال والوحدة باستشارة المجلس المشكل وفق القرار[2].

رغبت مصر في طي صفحة الماضي مع السنوسيين، وخاصة بعد أن رأت أن القرار الأممي ضمن إبعاد النفوذ البريطاني المباشر عن ليبيا، ونظراً لاحتجاج الوفد البرقاوي على أن يكون لمصر دور في مجلس الوصاية الأممي ليبيا فإن كامل عبد الرحيم السفير المصري في واشنطن التقى عمر فائق شنيب رئيس الوفد البرقاوي وأبلغه بعدم إثارة مصر مجدداً لقضية تعديل الحدود بعد صدور قرار استقلال ليبيا، وأن يترك لحكومة البلدين فرصة حل الإشكاليات بالخصوص[3].

رابعا: الدور العربي تجاه ليبيا في الفترة الانتقالية نوفمبر 1949–يناير 1952م:

لقد نص القرار الأممي بشأن ليبيا 21 نوفمبر 1949م على تكوين مجلس استشاري من الأمم المتحدة، يتألف من عشرة أعضاء ستة منهم ممثلون لدول وهي مصر وباكستان وإيطاليا وفرنسا وبريطانيا وأمريكا والأربعة الباقون ممثلون للسكان المحليين والأقليات في ليبيا، وكان هدف المجلس الاستشاري مساعدة ليبيا حتى بلوغها مرحلة الاستقلال النهائي مثل: وضع الدستور واختيار شكل الحكم، وتوطيد أركان الدولة[4]. وقد رشح عن طريق

---

[1] الشريف، مسيرة الحركة...، ص198–209. ويذكر الشنيطي في كتابه المشار إليه الصفحات236–239 أن العراق تقدم بتاريخ3 أكتوبر 1949 بمشروع يقضي بأن تعلن الأمم المتحدة تأليف حكومة ليبية موحدة ذات سيادة تنقل إليها بريطانيا السلطات في أقرب فرصة.

[2] الأهرام 1949/11/23؛ انظر نص القرار عند الشريف، مسيرة الحركة...، ص 298–300.

[3] الشريف، مسيرة الحركة الوطنية...، ص 302–305.

[4] الأهرام1948/11/29؛ أيضاً: سامي حكيم، استقلال ليبيا...، ص110–118.

التصويت بالأمم المتحدة في 10 ديسمبر 1949م الهولندي المستر ادريان بلت لرئاسة المجلس، وبصفته مندوب الأمم المتحدة في ليبيا كان عليه تقديم تقارير سنوية عن الحالة في ليبيا للجمعية العامة للأمم المتحدة[1].

كانت مصر هي الدولة العربية الوحيدة التي اختير منها ممثلا في مجلس الأمم المتحدة في ليبيا، ففي الحادي عشر من ديسمبر 1949م عين محمد كامل سليم ممثلاً لمصر في المجلس الأممي؛ فلقي هذا ترحيباً من المستر بلت الذي أثني على علمه وسعة ثقافته وخبرته الدبلوماسية والقانونية السابقة في وزارة الخارجية المصرية ومعرفته الجيدة باللغات الفرنسية والإنجليزية[2].

عرفت الجامعة العربية أن الليبيين راضون عن القرار الأممي، خاصة وأن مصر والباكستان سيكونان عضوين في المجلس الاستشاري، لذا أصدر أمين الجامعة بياناً في 12ديسمبر 1949م هنأ فيه الليبيين بالنصر ودعاهم للبدء في بناء دولتهم الجديدة[3].

وصل أدريان بلت طرابلس في 21 يناير 1950م، حيث التقى مع بعض أعضاء الهيئات والأحزاب السياسية في البلاد، ثم سافر إلى القاهرة، وهناك اجتمع مع بعض المسئولين بالجامعة العربية والخارجية المصرية ولفيف من زعماء المهاجرين الليبيين في مصر[4]. وقبل عودته إلى طرابلس زار في مارس1950م مدينة بنغازي، وبعد أن عقد سلسة اجتماعات مع كبار الشخصيات الليبية في المدينة، اجتمع بمقر القنصلية المصرية في المدينة بمصطفى بن عامر رئيس الجمعية الوطنية[5].

---

[1]Present at the creation of modern Libya: The story of UN Commissioner Adrian Pelt http://netherlandsmission.org.

[2]Adrian Pelt, Op Cit, P205.

[3]عزام، مصدر سابق، ص 316-317؛ أيضاً: سامي حكيم، مصدر سابق، ص118-121.

[4]الشنيطي، مصدر سابق، ص300.

[5]الشريف، مسيرة الحركة الوطنية...، ص388-389.

اتخذت البعثة الأممية برئاسة بلت في طرابلس من الفندق الكبير مقراً لها، وفي يوم25 أبريل1950م عقدت اجتماعها الأول، وتقرر فيه تشكيل خمس لجان فرعية للبحث في الجوانب الرئيسية للمسألة الليبية، وعلى ضوء ما تقرر في هذا الاجتماع قدم بلت في 4مايو 1950م برنامجه للمجلس خلال الفترة الانتقالية[1].

جاءت أول ردود الفعل العربية على برنامج بلت من محمد كامل سليم ممثل مصر، فقد رحب بالبرنامج واعتبره مهماً، واقترح أن تتزامن الانتخابات في طرابلس وفزان مع برقة في وقت واحد، بخلاف الجامعة العربية ومصر اللتين رفضتا البرنامج جملة وتفصيلاً[2].

وعلى هذا الأساس رفض محمد كامل سليم الممثل المصري بالمجلس فكرة الانتخاب التي كان من أبرز مؤيديها، وأصر على تعيين لجنة الواحد والعشرين، على اعتبار أن أقاليم ليبيا الثلاثة غير متساوية من حيث الكثافة السكانية، وفي 17يونيو 1950م وجه الممثل المصري بمجلس الأمم المتحدة يؤيده ممثل الباكستان برقية للأمير إدريس السنوسي يطلبان منه عدم إجراء انتخابات في طرابلس[3].

نجح الممثل المصري في ذلك فقد تم تعيين أعضاء لجنة الواحد والعشرين ولم يتم انتخابهم، فاختار بلت ممثلي طرابلس واختار الأمير إدريس السنوسي ممثلي برقة، واختار أحمد سيف النصر رئيس إقليم فزان ممثلي الإقليم في اللجنة التي عقدت أول اجتماع لها برئاسة المفتي محمد أبو الأسعاد العالم في يوليو 1950م[4].

ورغم النجاحات المبدئية للممثل المصري إلا أن الدول الكبرى لم تترك للمصريين فرصة الظفر بتوجيه السياسة في ليبيا خلال هذه الفترة، لذا أبدى الممثل المصري تخوفه بأن الدولتين القائمتين على الإدارة الفعلية في ليبيا بريطانيا فرنسا تسعيان لتجزئة البلاد

---

[1] Adrian Pelt, PP215-217.

[2] الشريف، مسيرة الحركة الوطنية...، ص 413-414، 506-507.

[3] Adrian Pelt, Op Cit, PP263-265.

انظر أيضاً: نص الرسالة ضمن تقرير مفصل عن جهود ومهمة وفد الهيئة التأسيسية الليبية لدى رؤساء وفود الدول العربية يناير – فبراير 1951م القاهرة، مطبعة التقدم القاهرة (د.ت).

[4] عبد الغني، مرجع سابق، ص98.

إلى ثلاثة أقاليم، مشدداً على ضرورة استشارة أهالي البلاد فيما يخص قضية بلادهم، وقد أيده الممثل الباكستاني في ذلك، بل واعترضا على عدم استشارة بلت لمجلس الأمم في كل ما يتعلق بالشئون الليبية، وفقاً لقرار الأمم المتحدة بالخصوص[1].

على صعيد آخر حاول الممثل المصري أن يستغل فرصة وجوده في ليبيا لخدمة مصالح بلاده، فطالب بتعديل الحدود، لكن الأمير إدريس السنوسي احتج لدى بلت على ما يطلبه الممثل المصري، متهماً إياه بتجاوز الصلاحيات الممنوحة له من قبل البعثة الأممية في ليبيا[2]. كانت الاحتجاجات السنوسية على تصريحات الممثل المصري في مجلس الوصاية الأممي قد تزامنت مع جهود إنجليزية أمريكية بذلت لاستبعاده من ليبيا بالمرة، لذا حاولت الدولتان منعه من حضور جلسات الأمم المتحدة، فلم يتمكن من السفر إلى أمريكا إلا بعد أن ضمته مصر إلى وفدها المشارك في أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، بحيث تمكن من حضور الاجتماعات والمشاركة فيها[3].

انتقدت مصر والجامعة العربية الموقف الغربي وبطء مجلس الأمم المتحدة في إيصال ليبيا إلى الاستقلال خلال اجتماع اللجنة السياسية التابعة للأمم المتحدة حول ليبيا9أكتوبر1950م[4]. ومن جهة أخرى انتقد محمد كامل سليم الجمعية الوطنية الليبية، واعتبر أنها لا تمثل بدقة كل الشعب الليبي على أساس أن إقليم طرابلس الأكثر سكاناً من إقليمي فزان وبرقة، كما أنه شدد على أنه اتباعاً لمبادئ الديمقراطية فيجب أن تكون عضوية الجمعية بالانتخاب من قبل السكان مباشرة وليس بالاختيار والتعيين، وأن تراعى الكثافة السكانية في هذا الشأن[5].

---

[1] سامي حكيم، مصدر سابق، ص126-153.

[2] وثائق عابدين المحفظة رقم124 ليبيا تقارير، الكود الأرشيفي 002571-0069، رسالة الأمير إدريس بتاريخ 3سبتمبر1950م إلى وزير الخارجية المصري محمد صلاح الدين يبلغه احتجاجه على الطلب الذي تقدمت به مصر في الأمم المتحدة بتعديل الحدود.

[3] عبد الغني، مرجع سابق، ص100.

[4] سامي حكيم، مصدر سابق، ص154-155.

[5] عبد الغني، مرجع سابق، ص100-101.

لقد تمخضت المناقشات في الجمعية العامة على التصويت لصالح قرار جديد حول ليبيا بتاريخ17 نوفمبر1950م، شدد على انتهاء الفترة الانتقالية في يناير1952م. وقد تعهد ادريان بلت من جانبه بإنهاء المرحلة الانتقالية في الوقت المحدد لها، لكن بعض أعضاء الوفد المصري فسروا القرار بما يتماشى مع المصلحة المصرية، فأكدوا على أن القرار الأممي لا ينص صراحة على إقامة نظام فيدرالي وإنما الهدف الرئيسي له حصول ليبيا على استقلالها في الوقت المحدد[1].

اعتبر هذا التفسير دليلاً على تغيير في السياسة المصرية وتصدعاً في الجبهة التي كان يقودها عبد الرحمن عزام ضد الأمير إدريس السنوسي وأنصاره، فعبد الرحمن عزام غادر أمريكا في الأول من يناير 1951م غاضباً من مستجدات القضية الليبية، وحط الرحال في روما، وبعد أن أجرى عدة لقاءات مع المسئولين في الخارجية الإيطالية أدلى بتصريح لجريدة التيمبو نشرته في عددها الصادر بتاريخ 5يناير 1951م، حيث أبدى موقفاً معادياً للجمعية التأسيسية الليبية، وهدد أن الجامعة العربية لن تعترف بها كممثل للشعب الليبي، عارضاً على الإيطاليين فكرة التعاون البناء في ليبيا[2].

بينت تحركات عزام في الأمم المتحدة والجامعة العربية وإيطاليا أن الجامعة العربية ومصر لن تعترف بالهيئة التأسيسية الليبية؛ مما اضطر الجمعية لإرسال وفد إلى القاهرة لإفهام الوفود العربية بالجامعة والمسئولين المصريين ناهيك عن الصحف والرأي العام في مصر بشكل خاص والرأي العام العربي بشكل عام بحقيقة الجهود التي تبدلها الجمعية، وخلال الفترة22يناير-12فبراير1951م التي مكثها الوفد شرح القضية الليبية بإسهاب وأقنع الكثير من الشخصيات المصرية والعربية والصحف بنوايا الجمعية وأهدافها[3].

---

[1] الشريف، مسيرة الحركة الوطنية...، ص510-521؛ أيضاً: عبد الغني، مرجع سابق، ص102.

[2] الشريف، مسيرة الحركة الوطنية...،ص563-565، 639-640.

[3] تقرير مفصل عن جهود ومهمة...، مصدر سابق؛ أيضاً: الجمعية الوطنية التأسيسية الليبية، مجموعة محاضر الجمعية لعامي1950-1951م (د.ن) (د.ت) ص33-35.

لم تؤت تحركات وفد الجمعية التأسيسية في القاهرة أكلها فبالرغم من اللقاءات التي أجريت في مصر فإنه فشل في إيقاف عبد الرحمن عزام أمين الجامعة عن مساعيه وإصراره على إشراك الإيطاليين في البرلمان الليبي[1]، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فبالنظر إلى أن مصر هي الدولة العربية الوحيدة التي كان لها ممثل في المجلس الاستشاري فإن الجامعة العربية في الدورة الثالثة عشر أصدرت قراراً بالإجماع بتاريخ2فبراير 1951م أعطت بموجبه مصر تفويضاً للتحدث باسم الجامعة، ومناقشة الدول الكبرى فيما يخص القضية الليبية، على الرغم من أن وفد الجمعية التأسيسية كان موجوداً في القاهرة يجري مباحثاته مع ذوي الاختصاص[2].

لقد أعطى هذا التفويض دافعاً لعبد الرحمن عزام ومصر في هذه المرحلة لإبداء معارضة أشد للجمعية التأسيسية الليبية وأنصارها، فعندما بايعت الجمعية التأسيسية الأمير محمد إدريس السنوسي ملكاً على ليبيا شن عبد الرحمن عزام عليها هجوما في الصحف المصرية والصحف الأجنبية، واصفاً الجمعية بأنها لا تمثل كل الشعب الليبي، وأن الجامعة لن تعترف بدولة ليبيا على هذا النحو، وقد أبلغ بعض الحكومات الغربية بهذا القرار مما نتج عنه أن تبدلت مواقف بعض ممثلي الدول في المجلس الأممي في ليبيا لصالح وجهة النظر المصرية، بالإشارة إلى أن الجمعية كان من المفترض أن تقوم على الانتخاب وليس التكليف والاختيار[3].

كان موقف عبد الرحمن عزام ومواقف بعض ممثلي المجلس مشجعاً للممثل المصري بمجلس الأمم المتحدة في ليبيا، فقد تهجم في الجلسة التي عقدت أوائل مارس 1951م على الجمعية التأسيسية لمبايعتها الأمير إدريس السنوسي ملكاً على البلاد، ورضاها

---

[1] الشريف، مسيرة الحركة...، ص573-579؛ أيضاً: أبو طالب، مرجع سابق،ص 223-229.

[2] تقرير مفصل عن جهود...، مصدر سابق؛ أيضاً: الجمعية الوطنية التأسيسية الليبية، مصدر سابق، ص34؛ أيضاً: عبد الغني، مرجع سابق، ص102؛ أيضاً: السبكي، مرجع سابق، ص173.

[3] الشريف، مسيرة الحركة الوطنية...، ص 450.

بالنظام الفيدرالي شكلاً للحكم[1]. ولم يكتف الممثل المصري كامل سليم بهذا، ففي الوقت الذي أخذ فيه يحشد بعض الشخصيات الوطنية في شرق البلاد وغربها لإسقاط الجمعية والنظام الفيدرالي بدعم وتوجيه من قبل عزام نفسه فإنه كان من أشد المعارضين لإقامة حفل لتهنئة الجمعية التأسيسية في مجلس الأمم المتحدة بطرابلس، لأنها في نظره ليست منتخبة من الشعب، وأن الدستور مجرد مشروع دستور وليس نهائياً[2].

لقد اعتبر أعضاء الجمعية أن تصريحات الممثل المصري وما مارسه من نشاطات تدخلا سافراً في الشأن الليبي وإهانة لهم وللمك إدريس السنوسي بشكل خاص والليبيين بشكل عام[3]؛ لذا احتج نواب برقة على الممثل المصري، وقد أيدهم في الظاهر القنصل المصري ببنغازي الذي انتقد تصرفات الممثل المصري، ورأى أنها تضر بالسياسة المصرية أكثر من أن تنفعها، وأن الانتقاد يجب أن يصب على المبعوث الأممي وليس إلى شخص إدريس السنوسي أو المؤسسات الدستورية الليبية، لكن الحكومة المصرية أيدت ممثلها في المجلس الاستشاري، وعللت تصرفاته بأنها ما جاءت إلا من واقع غيرته على مصلحة ليبيا وليس العكس، الأمر الذي جعل القنصل المصري ببنغازي يجتمع بالأمير إدريس السنوسي17 مارس1951م وينقل له تعليل الحكومة المصرية، ويعمل معه على وقف الحملة العدائية ضد مصر وعبد الرحمن عزام، الذي اتهم من قبل بعض رجال الإعلام بأنه يطمح في حكم ليبيا، وأن الحكومة المصرية قد اتفقت مع السعداوي لتأجيل إعلان الاستقلال عاماً آخر، وحاولت القنصلية المصرية أن تهدي الوضع وتكذب مثل هذه الشائعات حيال موقف مصر من القضية الليبية[4].

---

[1] الجمعية الوطنية التأسيسية الليبية، مصدر سابق، ص49-50؛ أيضاً: الشريف، مسيرة الحركة الوطنية...، ص586-587؛ أيضاً: عبد الغني، مرجع سابق، ص102-106.

[2] الصيد، مصدر سابق، ص67-69، 76.

[3] الجمعية الوطنية التأسيسية الليبية، مصدر سابق، ص50.

[4] بتوسع انظر: عبد الغني، مرجع سابق، ص103-114.

استعان الأمير إدريس السنوسي بالقوى العظمى لتحييد موقف مصر بالمرة وتحييد موقف عزام، فبادر الملك إدريس السنوسي بإدارة ظهره للمساعدة المصرية مستعيضاً عنها بالاستعانة بالمساعدة الغربية، ففي معرض رده على سؤال بإمكانية الاستفادة من الدعم المصري أو الاتحاد مع مصر شدد على أن برقة بحاجة إلى معاهدة مع دول كبرى تحميها لا مع دولة لا تملك وسائل الدفاع عن نفسها[1].

أثمرت التحركات الليبية المعادية لمصر ولشخص عزام فبفعل السياسة الغربية تأججت المنافسة العربية لمصر، فاحتج العراق احتجت على مصر وأمين عام الجامعة العربية في انتقادها للجمعية التأسيسية الليبية وجهودها في رسم صورة النظام السياسي الليبي أثناء وبعد الفترة الانتقالية؛ معللاً ذلك بالتأكيد بأن المشكلة الدستورية الليبية هي مسألة داخلية لا يحق لجامعة الدول العربية أن تتدخل فيها[2]. وعلى الصعيد نفسه فإن الأمير إدريس السنوسي بالاستعانة ببريطانيا نجح في إقناع الباكستان بإلزام ممثلها في المجلس الاستشاري بالبقاء على الحياد وعدم دعم الممثل المصري[3].

لقد أعلن الملك إدريس السنوسي استقلال ليبيا في24 ديسمبر عام1951م وانتهاء المرحلة الانتقالية التي عاشتها البلاد الليبية تحت إشراف الأمم المتحدة[4]، فجاء الرد سريعاً من قبل الأمين العام للجامعة العربية، الذي كان وقتئذ في زيارة لباريس، فعقد جلسة مع السفراء العرب فيها آخر ديسمبر 1951م للتشاور حول ما يجب عمله إزاء إعلان استقلال ليبيا بوضعها السياسي وقتئذ، لكن الاجتماع لم يسفر عن ما كان يرجوه عبد الرحمن عزام فقد لمس من السفراء العرب رغبة بلدانهم في التوقف عن معادة الغرب وأمريكا ومشاريعها في ليبيا[5].

---

[1] خدوري، مصدر سابق، ص 74.

[2] عزام، مصدر سابق، ص319– 337؛ أيضاً: إبراهيم صهد، نفس الرابط السابق.

[3] عبد الغني، مرجع سابق، ص114–117.

[4] عن احتفالات الليبيين بالاستقلال انظر: الصيد، مصدر سابق، ص78–79.

[5] سامي حكيم، استقلال ليبيا...، ص245–259.

وختاماً نقول إن الدور العربي تجاه القضية الليبية كان مبنياً في معظمه على المصالح الخاصة ببعض الدول العربية، وحتى الجامعة العربية تحولت من مؤسسة كان من المفترض أن تكون سياستها داعمة لقضايا البلدان العربية لكنها غلبت عليها النزعات الشخصية؛ فانحازت إلى فريق دون آخر من الشخصيات الليبية الفاعلة. بل إنها بسبب علاقات ثنائية مصرية إيطالية أصبحت حريصة على صداقة إيطاليا الدولة الأوربية المحتلة لليبيا في وقت سابق، بل وداعية إياها للعودة لاستعمار ليبيا بثوب جديد.

كان إصرار مصر على لعب دور خاص في ليبيا لتأمين الحدود الغربية المصرية وإبعاد الدول الاستعمارية بريطانيا وفرنسا عن التفكير في احتلال مصر في أي وقت في حال السيطرة علي ليبيا، وحاولت مصر الاستفادة من الظروف الدولية خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها للحصول على مكاسب اقليمية على حساب الأراضي الليبية بانتزاع واحات وأراض استراتيجية ليبية. من حسن الحظ أن المشكلة الليبية كانت دولية بامتياز، فحرمت مصر وغيرها من دول الجوار في تحقيق المآرب في الأراضي الليبية.

واذا كانت في الكثير من الأحيان سياسات أمين الجامعة ومصر وجهين لعملة واحدة فإن بقية الأعضاء بالجامعة كانوا حريصين على معارضة مصر وتوجهاتها الإقليمية والأمنية بخصوص القضية الليبية، وحتى العراق كان يبني سياسته على العلاقات التي تجمعه ببريطانيا وروسيا، ولكن الدبلوماسية المصرية كانت الأكثر نجاحاً في أروقة الجامعة والأمم المتحدة من الدبلوماسية العراقية، وبالتالي اختيرت مصر ليكون لها ممثلين في المجلس الأممي في ليبيا، ولم تختر العراق. واذا كان الأخير قد عارض بقوة عودة إيطاليا لليبيا فإن مصر والأمين العام للجامعة فضلاً إيطاليا على أي دولة أوربية أخرى، نظرا للعلاقات الطبية بين إيطاليا ومصر ليس خلال فترة الاحتلال الإيطالي لليبيا وإنما منذ قيام دولة مصر الحديثة على يد محمد علي الألباني بداية القرن التاسع عشر الميلادي.

لقد تبين عند استعراض الدور العربي تجاه القضية الليبية وجود أربعة أوجه لذلك الدور متداخلة مع بعضها البعض، الأول منها كان دور العراق والثاني دور مصر والثالث دور

الجامعة العربية والرابع دور عبد الرحمن عزام الأمين العام للجامعة الشخصي، الذي كان يحاول من خلاله خدمة مصالح بلاده مصر وسياساتها، وأن يجعل من الجامعة العربية أداة لتنفيذ السياسات المصرية بالدرجة الأولى، ومن ثم يلاحظ كل متمعن في هذه الدراسة أن دور مصر والدور الذي لعبه عبد الرحمن عزام كانا وجهين لعملة واحدة.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الوثائق غير المنشورة: (دار الوثائق القومية القاهرة)

أ- وثائق وزارة الخارجية المصرية:

(المحفظة رقم495، ورقم 1395، ميكروفيلم رقم29 وميكروفيلم رقم 297).

ب-وثائق عابدين: (المحفظة رقم124 ليبيا تقارير).

ثانيا: الوثائق المنشورة:

- تقرير مفصل عن جهود ومهمة وفد الهيئة التأسيسية الليبية لدى رؤساء وفود الدول العربية يناير- فبراير 1951م القاهرة، مطبعة التقدم القاهرة (د.ت).

-الجمعية الوطنية التأسيسية الليبية، مجموعة محاضر الجمعية لعامي1950-1951م، (د.ن، د.ت).

- تقارير المفوضية العراقية في القاهرة، منشورة عند: علي عظم محمد، العراق وقضية استقلال ليبيا(دراسة وثائقية أولية)،(2004) Journal of Kufa Studies Center,Vol 1, No 1 .

ثالثا: الجرائد:(الأهرام(1945م/1948م/1949م).

رابعا: الكتب:

- جمعة، أحمد محمود، إنشاء جامعة الدول العربية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،2006.

- حكيم، سامي، استقلال ليبيا، دار الكتاب الجديد، القاهرة، 1965.

- خدوري، مجيد، ليبيا الحديثة دراسة في تطورها السياسي، ترجمة: نقولا زيادة، مراجعة: ناصر الدين الأسد، دار الثقافة، بيروت، 1966.

- السبكي، آمال، استقلال ليبيا بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية 1943-1952، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1991.

- الشريف، مفتاح السيد، ليبيا نشأة الأحزاب ونضالاتها، الفرات للنشر والتوزيع، بيروت، ط/1، 2010.

- الشريف، مفتاح السيد، مسيرة الحركة الوطنية الليبية الصراع من أجل الاستقلال، الفرات للنشر والتوزيع، بيروت، ط/1، 2011.

- شكري، محمد فؤاد، السنوسية دين ودولة، مراجعة: يوسف المجريسي، الفرات للنشر والتوزيع، بيروت، ط/1 ،2005.

- شكري، محمد فؤاد، ميلاد دولة ليبيا الحديثة، القاهرة، مطبعة الاعتماد، 1957.

- الشنيطي، محمود، قضية ليبيا، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1951.

- الصيد، محمد عثمان، محطات من تاريخ ليبيا، نشر: طلحة جبريل، الرباط، ط/1، 1996.

- أبو طالب، عبد الرحيم عبد الهادي، الجامعة العربية وقضية استقلال ليبيا، دار نهضة الشرق، القاهرة، 1997.

- عزام، عبد الرحمن، صفحات من المذكرات السرية لأول أمين عام للجامعة العربية، جمع: جميل عارف، المكتب المصري الحديث، القاهرة . الإسكندرية، ج/1، 1977.

خامسا: الكتب الأجنبية والأنترنت:

- Meriano Francesco, La Questione Di Giarabub, Nicola Zanichelli Editore, Bologna, 1925.

- Pelt Adrian, Libyan Independence and the United Nations, New Haven and London, Yale University Press,1970.

-http://www.libya-watanona.com, Monday, 24 December, 2007.

- http://archive.libya-al-mostakbal.org.

-http://netherlandsmission.org.